



اللجنة الأولى

الجلسة ١١

الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو ميا ثان (ميامار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٦٥ إلى ٨١ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيدة إبرائيموفا (قيرغيزستان) (تكلمت

بالانكليزية): اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. ووفد بلدي يتعهد بالعمل معكم من أجل إحراز تقدم ونجاح كبيرين في أعمال اللجنة الأولى. وأتوجه بتنهائي أيضا إلى سائر أعضاء المكتب.

تكتسب دورة الجمعية العامة هذه مغزى خاصا،

لأنها تعقد في أعقاب مؤتمر قمة الألفية التاريخي، والاختتام الناجح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. والثيقة الحتمية التي اعتمدها المؤتمر، هي الشهادة على تصميم المجتمع العالمي على المحافظة على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه. ونحن نرحب بالنتائج التي توصل إليها هذا المؤتمر، ونحث جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة

النووية، على متابعة الالتزامات التي قطعت في مؤتمر معاهدة عدم الانتشار.

ونعتقد أن إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا كان تطورا إيجابيا. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تم التفاوض عليها أصبحت الآن تغطي نصف الكرة الجنوبي بأكمله، بالإضافة إلى أنتاركتيكا وقاع البحار والفضاء الخارجي، كما أصبحت تشكل أحد أهم النهج المبشرة بالخير في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان المشترك الصادر عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، والذي أدلى به في اللجنة الأولى، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، السيد جون هولام، وكيل وزارة خارجية الولايات المتحدة لشؤون تحديد الأسلحة والأمن الدولي، باعتباره خطوة هامة نحو تنفيذ قرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ دال.

كما أن التقدم الملموس الذي تم إحرازه في سبيل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا جدير

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الجمعية العامة في السنة الماضية، وتدعو الدول الأعضاء اليوم أن تجدد التأكيد اليوم على أهمية دورها في مجال الأمن الدولي.

إن شعب قيرغيزستان يشاطر الأمين العام رأيه القائل إن تحقيق السلام والأمن المستدامين لجميع البلدان، لا يزال يمثل هدفا مركزيا للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن انتشار أسلحة الدمار الشامل ليس هو الخطر الوحيد الذي يهدد أمن العالم. فالتحديات التي تمثلها الآثار الضارة الناجمة عن الصراعات المسلحة والإرهاب الدولي وتهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، تشكل هي الأخرى تهديدا للاستقرار والأمن العالميين، لأنها لا تنحصر داخل الحدود الوطنية لأي بلد بمفرده. ولا يمكن لأي بلد بمفرده أن يكون قادرا على التصدي لهذه التحديات. والكفاح ضد الإرهاب ينبغي حوضه على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

إن الغارات التي شنها الإرهابيون الدوليون على الجزء الجنوبي من قيرغيزستان في عام ١٩٩٩ وفي آب/أغسطس من هذا العام دليل على أن المنظمات الإرهابية الدولية لديها نية مبيتة على ارتكاب أنشطة إجرامية في أراضي دول آسيا الوسطى. وينبغي النظر إلى هذه الأعمال في ضوء حقيقتها الواقعة وهي أنها جزء من خطة شاملة للإرهاب الدولي هدفها الواضح هو زعزعة استقرار منطقة إقليمية واسعة النطاق.

ويشكل مؤتمر قمة رؤساء دول اجتماع شنغهاي الخمس خطوة هامة نحو تعزيز الأمن الإقليمي، الذي اتسم بطابع محدد. وقد أنشئ فريق بشكيك في إطار محفل شنغهاي. وهذا الفريق المشكل من هيئات إنفاذ القوانين والخدمات الخاصة في البلدان الأعضاء يضطلع بعمل هادف نحو تنسيق جهود بلداننا في مجال الوقاية من جميع أشكال

بالملاحظة. وجمهورية قيرغيزستان، بصفتها أحد بلدان وسط آسيا الخمسة، تتشاطر الاعتقاد القائل بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقتنا، على أساس الترتيبات التي تم التوصل إليها طوعا بين دولنا، ومع مراعاة الخصائص المميزة للمنطقة، سيعزز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ونود أن نوجه انتباهها خاصا إلى الجهود التي يبذلها - تحت رعاية الأمم المتحدة - الفريق العامل المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ففي تموز/يوليه ١٩٩٨، عقد الفريق العامل اجتماعا في بشكيك، ضم دول وسط آسيا الخمس، والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، والأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما عقد الفريق اجتماعات في جنيف وطشقند ونيويورك وسابورو. ونتيجة لهذه الاجتماعات أوشكت دولنا الخمس على الانتهاء من إعداد معاهدة تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ونحن ندين بالعرفان للأمم المتحدة، والمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية وحكومة اليابان، على دعمها المفاوضات المتعلقة بإنشاء هذه المنطقة. ونرحب بتلقي المساعدات المتواصلة من المنظمات الدولية والدول المهتمة ونحن نمضي بهذه العملية إلى نهايتها. ويود وفد بلادي أن يكرر اقتراحه باستضافة مراسم الاحتفال بالتوقيع على هذه المعاهدة على شواطئ بحيرة إيسيك - كول الجميلة.

وفي معرض الكلام عن الأمن العالمي، لا يمكن للمرء أن يتفادى التطرق إلى مسألة معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي وقعت في ١٩٧٢، وأصبحت إحدى الدعائم الهامة في الاستقرار الاستراتيجي. وفي هذا الصدد، تعلق قيرغيزستان أهمية كبيرة على التنفيذ التام لهذه المعاهدة، وفقا للقرار الذي اتخذته

بالخبرة في ميدان نزع السلاح سوف يؤدي إلى استكمال أعمال اللجنة بنجاح.

لقد أفضت نهاية الحرب الباردة إلى بعض التطورات الإيجابية، ومن بينها إبرام عدد من الصكوك الدولية في ميدان نزع السلاح ودخولها حيز النفاذ. وعلى الرغم من تحقيق هذه الإنجازات، ما زلنا نواجه تحديات هائلة، ولا سيما تلك التحديات المتصلة بخفض أسلحة الدمار الشامل وإزالتها. والواقع أن حقبة ما بعد الحرب الباردة قد جلبت معها تحديات جديدة، كما يتبدى من خطر انتشار هذه الأسلحة ولا سيما الأسلحة النووية وبفشل التوصل إلى اتفاق بشأن إزالة هذه الأسلحة في إطار جدول زمني متفق عليه على نحو مشترك، أصبح هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بعيد المنال كما كان دائما.

وتشعر إثيوبيا بالرضا إزاء النتائج الناجحة التي أسفر عنها مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضى للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وترى أن التوافق الذي تم التوصل إليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضى يشكل خطوة إيجابية نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المعاهدة. وإذا تأخذ إثيوبيا هذه الحقائق في الاعتبار، تدعو جميع الدول، ولا سيما الدول المعنية مباشرة، إلى العمل بنشاط نحو تنفيذ الخطوات العملية المحددة في الاتفاقية بهدف تحقيق الهدف النهائي المتوخى وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

والواقع أن المهمة التي شرع المجتمع الدولي في القيام بها، والمتمثلة في الحد من تداول وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع، هو مهمة جديرة بالثناء. ويرى وفدي ضرورة بذل جهود لا تكل من أجل تعزيز التعاون الدولي، والإقليمي، ودون الإقليمي بغية مكافحة هذا النشاط غير المشروع والقضاء عليه. ومما له

الإرهاب الدولي، والتطرف، والحركات الانفصالية، والاتجار غير المشروع في المخدرات، وتهريب الأسلحة، والهجرة غير الشرعية وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية ومواجهة تلك الأنشطة. ويظهر اجتماع بيشكيك لرؤساء دول الصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان والمبعوث الخاص لرئيس الاتحاد الروسي، والذي عُقد في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠ تصميم بلدان آسيا الوسطى وروسيا الإجماعي المشترك على القضاء على خطر الإرهاب في أراضيهم. ويعقد في بيشكيك اليوم اجتماع قمة لرؤساء الدول الأطراف في اتفاقية الأمن الجماعي. وفي اعتقادنا أن هذه القمة ستكون حجر الزاوية في مجال مزيد من المحاولات والجهود من جانب بلداننا للتصدي لتلك المشكلات. وفي اعتقادنا أن الجهود التي تبذلها بلداننا ستحظى بدعم المجتمع الدولي. وتقوم الأمم المتحدة بأهم الأدوار في هذه العملية.

إن استمرار الحرب الأهلية في أفغانستان ووجود جماعات الجهاد المسلحة في المنطقة لهما آثار متزايدة الأضرار على آسيا الوسطى. ونحن نتطلع في هذا الصدد إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المقرر عقده في العام القادم، والذي نأمل أن يتيح فرصة قيمة لتوطيد وزيادة ترسيخ التعاون الدولي في مجال الوقاية من المعاناة الهائلة والخسائر في الأرواح البشرية الناجمين عن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة.

وسيعمل وفد الجمهورية القيرغيزية على نحو وثيق مع جميع الوفود لتحقيق نتائج ملموسة حتى يمكن ترجمة مشاغلنا إزاء هذه المشاكل إلى تدابير ملموسة لحلها.

السيد غيتاهاون (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم لتوجيه أعمال هذه اللجنة. ونحن على يقين من أن ماضيكم الزاخر

بما في ذلك دعم عملية جمع الأسلحة وبرامج تدمير تلك الأسلحة. والمساهمة المالية المقدمة من مجموعة الدول المهتمة بالأمر للصندوق الاستئماني لتوطيد السلام من خلال التدابير العملية لزرع السلاح جديدة بالثناء الشديد.

ومما له أهمية مماثلة إعلان نيروبي، الذي يهدف إلى التنفيذ الفعال للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وغير ذلك من الترتيبات الإقليمية التي تعالج مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في المنطقة الإفريقية. وتدعو إثيوبيا، في هذا السياق، المجتمع الدولي لتوفير دعم متزايد للبرامج والمبادرات التي تكفل النهوض بأمن البشر وتشجع على إيجاد الظروف المواتية لإطالة أمد السلام والاستقرار والتنمية.

ويود وفدي أن يتناول بإيجاز الأثر المدمر للألغام الأرضية. وكثير من أنحاء أفريقيا، بما في ذلك منطقتنا دون الإقليمية في القرن الأفريقي، موبوءة بالألغام الأرضية، التي تهدد حياة الناس تهديدا شديدا. فضلا عن الآثار المهلكة لهذه الألغام، فقد ساهمت إلى حد كبير في انتكاس أنشطتنا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. وإثيوبيا من أكثر البلدان تضررا بالألغام الأرضية. وهناك ملايين الألغام الأرضية مبعثرة في شتى أجزاء البلد، مسببة مصاعب هائلة وخسائر جسيمة في الأرواح. واعترافا من حكومة إثيوبيا بخطورة هذه المشكلة، فإنها تظطلع بأنشطة إزالة الألغام. إلا أنه يتعين التشديد على الحاجة الماسة لتوفير الدعم المالي والتقني للتمكين من إزالة هذه الألغام بنجاح. ويعد الافتقار إلى المساعدة الكافية فيما يتعلق بتأهيل السكان المتضررين من هذه الأسلحة المهلكة مبعثا لقلق إثيوبيا الشديد.

وتشعر إثيوبيا بوصفها إحدى الدول الموقعة على اتفاقية أوتوا، بالارتياح إزاء المساعي الجارية لتحريم الألغام

أهمية عليا في هذا الصدد، هو ضرورة توفير مزيد من المساعدة لاستكمال الجهود التي تبذلها البلدان والمناطق المتضررة من الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة وتداولها.

وتشعر إثيوبيا بالتفاؤل لأن المؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠٠١ سيكون محفلا مفيدا لمناقشة اتخاذ تدابير محددة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واعتماد تلك التدابير، ومن ثم تعزيز التعاون الدولي في مجال هذا الكفاح الهام.

وتعلق إثيوبيا أهمية كبيرة على الدور الذي تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية في النهوض بالتعاون الإقليمي في مجال معالجة المشكلات المرتبطة باستعمال ونقل وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو غير مشروع. وتثق إثيوبيا فضلا عن ذلك أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا سيقوم بدور محوري في تعزيز القدرة الأفريقية على تنسيق السياسات وزيادة قدرة الترتيبات المؤسسية على التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة وتداولها والاتجار بها بشكل غير مشروع. ويؤيد وفدي التوصيات الصادرة عن الهيئة الاستشارية الدولية التي اجتمعت في أديس أبابا في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ واقترحت أن تطبق منظمة الوحدة الأفريقية نهجا تنسيقيا للوقاية من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وخفضهما.

ويقدر وفدي أيضا العمل الذي تقوم به إدارة شؤون نزع السلاح بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والعمل الذي تقوم به مجموعة الدول المهتمة بالأمر فيما يتعلق باتخاذ تدابير عملية لزرع السلاح، والتي أدت إلى تنسيق الجهود بهدف توفير الدعم للمشاريع والبرامج المتعلقة بزرع السلاح بصورة عملية وما يتصل به من مسائل إنمائية،

بالالتزامات التالية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي اتفقنا عليها في إعلان الألفية:

”السعي بشدة إلى القضاء على أسلحة التدمير الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإلى إبقاء جميع الخيارات مفتوحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية.

”اتخاذ إجراءات متضافرة من أجل القضاء المبرم على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولا سيما بزيادة الشفافية في عمليات نقل الأسلحة ودعم تدابير نزع السلاح على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة جميع توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة“.

(القرار ٢/٥٥، الفقرة ٩)

واسمحوا لي الآن أن أتناول الجانب المشرق من جدول أعمال نزع السلاح. ففي مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ المعقود بنيويورك في أيار/مايو الماضي، تم التوصل إلى اتفاق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية، كما ورد في الوثيقة الختامية، على:

”تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدا قاطعا بتحقيق القضاء التام على ترسانتها النووية بما يفضي إلى نزع السلاح النووي“.

وقد اتفقنا على أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمان الوحيد المطلق من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وجرى التأكيد من جديد أيضا على أن التأكيدات الأمنية الملزمة من قبل الدول الخمس الحائزة

الأرضية وإزالتها. وهذا الاتجاه ينبغي تعزيزه من خلال اتخاذ تدابير عملية تهدف إلى النهوض بالتعاون الدولي، بما في ذلك التقييد بالاتفاقية على المستوى العالمي، وكان الاجتماع السنوي الثاني للدول الأطراف في الاتفاقية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، خطوة هامة لتحقيق ذلك الهدف. وتتخذ إثيوبيا خطوات للتصديق على الاتفاقية بعد توقيعها عليها في عام ١٩٩٧.

وباعتماد إعلان الألفية، يؤكد المجتمع الدولي مرة أخرى التزامه بتحقيق هدف نزع السلاح، ولا سيما استئصال أسلحة الدمار الشامل. وبهذه الروح يتعين علينا أن نعزز جهودنا لمواصلة المضي قدما في هذه القضية المشتركة.

السيد ثو (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أهنتكم على انتخابكم بالإجماع، الذي أنتم أهل له تماما. وأنا واثق كل الثقة في أن قيادتكم الماهرة والمقتدرة، وكذلك خيرتكم الواسعة في نزع السلاح والقضايا الدولية، ستقودنا إلى اختتام مداولاتنا بصورة ناجحة. وأشيد أيضا بأعضاء المكتب الآخرين.

إن مؤتمر قمة الألفية، الذي يمثل أكبر تجمع لرؤساء الدول والحكومات، أتاح لنا فرصة للتأمل في نجاحاتنا، وكذلك في إخفاقاتنا، خلال الـ ٥٥ سنة الماضية من تاريخ الأمم المتحدة. وفي ذات الوقت، منح قوة دفع لجهودنا الرامية إلى إيجاد عالم أفضل للأجيال المقبلة. ويعتقد وفدي أن الجمعية ستسلم شعلة روح الألفية إلى الأجيال المقبلة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لصون السلم والأمن الدوليين من أجل أن ”ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“. ويتعين على الدول الأعضاء، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن تتخذ تدابير جماعية فعالة لدرء الأخطار التي تواجه السلم والأمن الدوليين. وأود أن أؤكد على أن مما له أهمية حيوية أننا إذ نفعل ذلك نبذل كل جهد للوفاء

عالم أكثر أمانا. وفي هذا الصدد، إن القرار الذي اتخذته إدارة الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا لأن توجّل نشر منظومة وطنية دفاعية للقذائف يستحق الإشادة.

والأسلحة الصغيرة والخفيفة بسبب سهولة توفرها كثيرا ما تستخدم في أغلبية الصراعات المسلحة. ولذا فإن عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه خطوة في الاتجاه الصحيح. ويحدونا الأمل في أن يساعدنا المؤتمر على إيجاد السبل والوسائل اللازمة لمعالجة جميع المشاكل المرتبطة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وختاما، أود أن أعرب عن تقديرنا لمراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أفريقيا على إسهاماتها الفعالة في توعية الناس، ومساعدتهم على نيل المزيد من المعرفة عن نزع السلاح. والحلقات الدراسية والمحافل الإقليمية مفيدة حقا في زيادة الوعي بنزع السلاح.

السيد الجيراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفدي، يسرني، سيدي الرئيس، أن أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاوني من أجل ضمان أن يحقق عملنا نتائج إيجابية. وأتقدم أيضا بتهانئي المخلصة إلى سلفكم، السفير غونزاليز، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال اللجنة خلال الدورة السابقة.

إن هذه الدورة الجديدة التي تعقدتها لجننتنا، وهي أول دورة في الألفية الجديدة، تتيح لنا فرصة جديدة للنظر فيما تحقق من تقدم في ميدان نزع السلاح والعمل الذي ينتظرنا لتحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي ذاته، خاصة نزع السلاح النووي، وإزالة كل أسلحة الدمار

للأسلحة النووية والأطراف في المعاهدة من شأنها تعزيز نظام عدم الانتشار. وإننا بتلك الاتفاقات تمكنا من تحويل رؤيتنا إلى واقع.

ووفدي بوصفه نصيرا قويا لترع السلاح، عرض بنجاح مشروع القرار المتعلق بترع السلاح النووي، بدعم من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وتأييد ساحق من بقية الدول الأعضاء، منذ الاحتفال باليوبيل الذهبي للأمم المتحدة. وهذه السنة سنقدم مرة أخرى مشروع قرار، لا يعكس وجهات النظر التقليدية فحسب، ولكن أيضا حقائق الواقع الراهن وأولوياته، بما في ذلك دعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح بجميع جوانبه في موعد مبكر. ويحدونا الأمل في أن تستجيب الدول الأعضاء على نحو إيجابي، كما فعلت في الماضي.

ويرى وفدي أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بجرية فيما بين دول المناطق المعنية من شأنه حتما أن يعزز السلم والأمن الدوليين بفعالية. ونود أيضا أن نعرب عن دعمنا المتواصل لإعلان منغوليا لمركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

وترحب ميانمار ترحيبا حارا بتصديق الاتحاد الروسي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة ستارت الثانية. وكما هو معلوم جيدا، تتعرض عملية دخول معاهدة الحظر الشامل للخطر. وقد ترك هذا الأمر أثرا سلبيا على الطابع العالمي لعضوية معاهدة الحظر الشامل ومعاهدة عدم الانتشار. وفي نفس الوقت، سيؤثر كثيرا على المفاوضات المتعددة الجنسيات؛ فقد تكون المعاهدة بمثابة عتبة ضخمة تجاه المفاوضات المتعلقة بستارت الثالثة. ويرى وفدي أن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية تمثل حجر الزاوية في صيانة السلم والأمن العالميين. وأود أن أشدد على أن المحافظة على هذه المعاهدة هي الوسيلة الوحيدة لكفالة

الخطر الشامل للتجارب النووية من قبل الاتحاد الروسي؛ والناتج الإيجابية التي تحققت في المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم الانتشار؛ وتزايد عدد المصادقات على معاهدة حظر الشامل للتجارب النووية؛ ووقف التجارب النووية لمدة سنتين؛ واحترام الوقف الفعلي للتجارب النووية من قبل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية؛ وقرار حكومة الولايات المتحدة بتأجيل الإذن بنشر نظام الدفاع الوطني بالقذائف المضادة، كلها عناصر من شأنها أن تعزز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى وضع حد للأسلحة النووية ولكل أسلحة الدمار الشامل.

ويتطلع المجتمع الدولي بأمل إلى رؤية التزام أقوى وأكثر حسماً إزاء نزع السلاح الشامل. ومن الأهمية بمكان اليوم أن تنفذ الأهداف والمبادئ المحددة والمعلنة في مختلف المحافل الدولية، بشكل ملموس وفوري. وفي هذا السياق، يلاحظ وفد بلادي مع الأسف أن مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح، لا يزال يواجه المتاعب في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل.

وترى بلادي أن المعاهدة التي تحظر إنتاج وتخزين المواد الانشطارية للأغراض العسكرية والمدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، تشكل صكاً هاماً من شأنه أن يعزز عدم الانتشار النووي ويسهم في تحقيق نزع السلاح النووي. ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذا الصك لم يدخل بعد حتى مرحلة التفاوض. وترى بلادي أنه لا بد من أن تبذل الجهود للتعجيل بتحقيق هذه الغاية.

والخطوة الأولى نحو تنفيذ أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، كما اتفق على ذلك في مؤتمر عام ١٩٩٥، تتمثل في استكمال المفاوضات بشأن معاهدة حظر الشامل لإجراء التجارب النووية. وإن استمرار عدم دخول

الشامل وتحقيق نزع السلاح الكامل والشامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة. ونركز اهتمامنا في هذا التقييم الجديد بشكل خاص على ما قدمته السنة الماضية من إسهام في توطيد دعائم الأمن الدولي.

وفي مستهل الألفية الجديدة، فإن أهدافاً عدة أضحّت تشكل أولويات هامة بالنسبة للمجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح. وقد رصد تقرير الألفية الذي قدمه الأمين العام وكذلك إعلان الألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر، عدداً من المسائل الهامة التي علينا أن نتصدى لها، مثل ضرورة إحراز تقدم نحو إزالة كل أسلحة الدمار الشامل، ووضع حد للتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واعتماد معايير عالمية في ميدان الألغام المضادة للأفراد.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار والركيزة الأساسية لمواصلة نزع السلاح النووي. ومن ثم، تبرز الأهمية المعقودة على تقييد بلدان العالم كافة بهذه المعاهدة بغية تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ونود أن نقول هنا إن عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل عنصراً من عناصر قوتها ومصداقيتها، وهدفاً يجب أن نسعى إلى تحقيقه دون كلل أو ملل.

لقد اتخذت الدول الحائزة للأسلحة النووية قراراً غير مسبوق خلال مؤتمر الاستعراض السادس للأطراف في معاهدة عدم الانتشار حين التزمت فيه بشكل قاطع بإزالة ترساناتها النووية بالكامل، بموجب المادة السادسة من تلك المعاهدة. وهذه النتيجة التي توصلنا إليها بعد سنوات عديدة من المفاوضات والجهود التي بذلها المجتمع الدولي تشكل خطوة هامة إلى الأمام ونقطة انطلاق نحو تحقيق النتائج المنشودة.

إن المصادقة على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها (ستارت - ٢) ومعاهدة

الدولي لوضع حد لمعاناة المدنيين، الذين يشكلون هدفا سهلا لهذا النوع من الأسلحة، والذي يصيب بصورة عشوائية في أوقات الحرب وأوقات السلم.

إن تونس إدراكا للأهمية الكبيرة لهذه الاتفاقية وما لها من آثار إيجابية بالنسبة للسلام والأمن الدولي، فقد صدقت عليها في أول فرصة سنحت لها. ويتجلى التزام بلادي بالقضاء على هذا النوع من الأسلحة الفتاكة في تدمير ما لديها من الألغام المضادة للأفراد في احتفال رسمي في تونس حضره ممثل رسمي للأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن تشارك كل الدول الأطراف في هذه العملية بغية تنفيذ الأهداف المتوخاة للاتفاقية.

وفيما يتعلق بمسألة الانتشار، والتداول والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والضرر والدمار الذي يمكن أن تمثله والتهديد الذي تشكله بالنسبة للأمن الوطني والإقليمي للدول، فإن تونس تؤيد جهود المنظمات الإقليمية والدولية في هذا الميدان. وتود بلادي أن تؤكد على أهمية الإجراءات التي اعتمدت خلال القمة الأخيرة لمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي تعكس إرادة البلدان الأفريقية وعزمها على التصدي لهذا البلاء.

وإلى جانب ذلك، نؤيد قرار الجمعية العامة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بكل جوانبه خلال عام ٢٠٠١. وينبغي أن نعمل معا من أجل نجاح أعمال هذا المؤتمر. ويحدو وفد بلادي الأمل في أن يبذل المجتمع الدولي جهدا منسقا في هذا المجال، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وتولي تونس أهمية كبيرة لتعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولم تدخر وسعا من أجل ترسيخ السلم والاستقرار في هذه المنطقة، مع شركائنا من

تلك المعاهدة حيز النفاذ هو مصدر قلق حقيقي، لا سيما لعدم مصادقة دول معينة حائزة للأسلحة النووية عليها.

والمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق مجموعة الدول الـ ٤٤ التي يعد تصديقها ضروريا من أجل نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ينبغي أن تحفز تلك الدول التي تضمها هذه المجموعة والتي لم تصدق على الصك بعد، على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير بغية تشجيع الدول الأطراف على أن تحذو حذوها لاستكمال هذه المرحلة الهامة من عدم الانتشار الدولي.

إن إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية وتعزيز المناطق القائمة بالفعل يشكل أيضا وسيلة هامة للنهوض بعدم الانتشار على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، فإن تونس، وهي دولة طرف في معاهدة عدم الانتشار النووي، ودولة موقعة على معاهدة إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، قد أكدت دائما على الأهمية التي توليها لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس الترتيبات التي تم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية وكذلك إقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، فإن التزام دول المنطقة لا تزال تعرقه إسرائيل التي ترفض الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وإحضاع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالرغم من النداءات العديدة التي وجهتها إليها الدول الأخرى في المنطقة والجمعية العامة من خلال العديد من القرارات المكرسة لهذه المسألة وكذلك من خلال الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار خلال انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأخير.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، فإن نفاذ معاهدة حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، يمثل حدثا هاما يشهد على اتجاه إرادة المجتمع

أكثر من ٣ ملايين شخص، ويستأثر الأطفال بربع هذا العدد. وهذا يعني أنه خلال السنوات العشر الماضية، لقي ٧٥٠.٠٠٠ طفل حتفهم بنيران الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مباشرة.

لقد أعلن الأمين العام بوضوح في تقريره بمناسبة الألفية أن:

”انتشار الأسلحة الصغيرة ليس مجرد مسألة أمنية؛ فهو أيضا مسألة تمس حقوق الإنسان والتنمية. فانتشار الأسلحة الصغيرة يدمم ويصعد الصراعات المسلحة. وهو يعرض العاملين في مجال حفظ السلام والمجال الإنساني للخطر. وهو يقوض احترام القانون الإنساني الدولي. ويهدد الحكومات الشرعية الضعيفة ويخدم الإرهابيين فضلا عن مرتكبي الجريمة المنظمة“. (A/54/2000، الفقرة ٢٣٩)

ويوجد اليوم وعي متزايد بالواقع المرير الذي نجد فيه أطفالا، عادة ما تصل أعمارهم إلى ١٠ سنوات أو أقل، يستخدمون كجنود أطفال. والعلاقة بين الأسلحة الصغيرة وتجنيد الأطفال مباشرة وواضحة: حقيقة أن الأسلحة الحديثة الصغيرة منتشرة، ورخيصة، وخفيفة الوزن جدا، وسهلة الاستعمال تشجع مشاركة الأطفال في الصراع. ومثلما قال زعيم للمتمردين ذات مرة: ”يعني مصطلح ’الأسلحة الصغيرة‘، أنها صنعت للأطفال الصغار“.

وحتى بالنسبة للأطفال في مجتمعات تعيش في سلام، عندما تكون الأسلحة الصغيرة متاحة على نطاق واسع ويمكن بسبب انعدام تدابير السلامة امتلاكها على نطاق واسع، تشكل هذه الأسلحة خطرا على الأطفال وأمنهم. ويؤدي امتلاك الأسلحة النارية على نطاق واسع إلى ثقافة العنف، عادة ما ينشطها تمجيد صناعة السينما لها. ولذلك هناك حاجة ملحة إلى برامج تعليم ووعي عام تسهم في

المغرب العربي ومن أوروبا، بغية تعزيز التنمية والازدهار في هذه المنطقة.

وتقوم تونس بدور نشط في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونحن نعمل من أجل اعتماد نهج شامل متعدد الأبعاد ومشارك بين شاطئي حوض البحر الأبيض المتوسط، مما سيعزز الحوار ويشجع التعاون. وهذا النهج سيسهم في تعزيز الشراكة في المنطقة لمواجهة التحديات التي تهدد المنطقة، مثل الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره.

وختاما، يحدونا الأمل أن نتمكننا الألفية الجديدة من المضي قدما في النهوض بالسلم والأمن في عالم خال من الترسانات. وستواصل بلادي الاضطلاع بدورها في تعزيز نزع السلاح.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون توجيه الشكر للأمين العام وإدارة شؤون نزع السلاح التي يترأسها وكيل الأمين العام، السيد جايناشا دانابالا، للجهود المبذولة من أجل النهوض بأعمال مختلف المحافل المعنية بنزع السلاح، بما في ذلك أعمال هذه اللجنة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

السيد فاهر (منظمة الأمم المتحدة للطفولة): نرحب كثيرا بهذه الفرصة التي أتاحت لنا لمخاطبة اللجنة الأولى بشأن مسألة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وأعني به انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأثر ذلك على الأطفال.

إن من حقائق عصرنا أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة قد أصبحت الأدوات الرئيسية للعنف في الصراعات. والأسلحة الصغيرة وحدها مسؤولة الآن عن ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من الخسائر البشرية في الحروب. ومنذ عام ١٩٩٠، قتلت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

أو حتى زيارة المراكز الصحية أنشطة خطيرة، ويفقد الآباء حرية الحركة، وهو ما يؤثر على سبل عيشهم. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى آثار سلبية على التطور النفسي للأطفال وكذلك على التنمية الاقتصادية العامة للمجتمع ورفاه الأسر.

وما يقلق أيضا التوافر المتزايد للأسلحة الصغيرة بين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا في المعسكرات. وسواء كان هذا بين جماعات مسلحة ومنظمة أو أشخاص يحاولون حماية أنفسهم، إلا أن هذا الوضع يوجد تهديدا لرفاه الأطفال. وتشكل الأسلحة الصغيرة والخفيفة خطرا كبيرا على عمال الأنشطة الإنسانية، مثلما اكتشفنا نحن في اليونيسيف وآخرون في منظمات شقيقة في الأمم المتحدة بشكل محزن. لقد كانت هناك زيادة حادة في السنوات الماضية في أعمال العنف ضد موظفي الأنشطة الإنسانية وموظفي حفظ السلام الذين يوفرون الحماية للأطفال والمدنيين. وعندما يواجه عمالنا الأخطار تحت تهديد السلاح، وأساء من ذلك، تتأخر المساعدة الإنسانية أو يتم تعليقها، وترتفع التكلفة. علاوة على ذلك، يصبح في هذه الأحوال توفير الحماية للأطفال أمرا صعبا جدا. وعندما تغلق المنشآت، ويتعطل توزيع الأغذية، وتنقطع المساعدة، مرة أخرى يكون الأكثر عرضة للتأثر - الأطفال - هم الأشد تضررا.

وعادة ما يستمر أثر الأسلحة الصغيرة والخفيفة بعد النهاية الرسمية للصراع بزمن طويل. إن توافر الأسلحة الصغيرة والخفيفة على نطاق واسع عقبه خطيرة أمام إعادة الإعمار بعد الصراع ويزعزع استقرار المجتمعات التي تعمل على بناء السلام من خلال إيجاد بيئة للأنشطة الإجرامية والمخاطرة. وفي حالات كثيرة جدا، لا يتراجع العنف الذي يغذيه توافر الأسلحة الصغيرة في بيئة ما بعد الصراع.

تشجيع السلام. إننا بحاجة ليس إلى ضمان عدم وصول الأطفال إلى هذه الأدوات القاتلة فحسب بل أيضا إلى تعليم الأطفال حل الصراع بأسلوب غير عنيف. وتدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة حاليا مثل هذه المبادرات في بلدان مختلفة، بما فيها ألبانيا، ونحن نعمل في هذا المجال مع شركائنا في الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

إن التدفق السريع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي يحدث حتى في الحالات التي يفرض فيها مجلس الأمن حظرا على الأسلحة، يشجع على الصراع ويطيل أمده. ويتم في صراعات حالية عديدة مقيضة الماس، والنفط، والعقاقير، والأخشاب بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

من الضروري أن يتغير هذا الوضع. وينبغي تنفيذ ورصد عمليات حظر الأسلحة بالكامل وبشكل فعال، وينبغي تجريم انتهاكاتها. وسوف يتطلب هذا التزاما سياسيا ودعما قانونيا من الدول المتأثرة، والبلدان المنتجة، ودول ثالثة. وينبغي فرض حظر الأسلحة في الحالات التي يستهدف فيها المدنيون عمدا أو التي نعرف أن أطرافها متورطة في انتهاكات فادحة لحقوق الإنسان، بما فيها تجنيد الأطفال.

ومن المهم أيضا أن يصيغ قطاع الشركات مدونات لقواعد سلوك ملائمة - مثلما فعل الاتحاد الدولي لمصنعي الماس في أنتغيرب في تموز/يوليه ٢٠٠٠ - من أجل منع الجماعات من بيع الماس أو موارد أخرى لتمويل شراء الأسلحة.

وفي مناطق الأزمات التي تكون فيها الأسلحة الصغيرة واقعا، فإن الآباء القلقين على أطفالهم يقعون الأطفال داخل المنازل، وبعيدا عن الشوارع وعن المدارس. ويصبح جمع الحطب، أو العمل بالحقل، أو الذهاب إلى السوق،

وتعد حاليا اليونيسيف وأعضاء آخرون في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات دراسة عن الأثر الإنساني للأسلحة الصغيرة والخفيفة. ولقد دعا مؤخرا مؤتمر وينبيغ المعني بالأطفال المتضررين من الحروب إلى إجراء دراسة عن أثر الأسلحة الصغيرة على الأطفال، والتي سوف تشارك فيها اليونيسيف. وسوف تستكمل كلتا الدراستين قبل المؤتمر الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة في عام ٢٠٠١، ونأمل أن تؤدي إلى عمل ملموس.

وتولي اليونيسيف أهمية كبرى لذلك المؤتمر. ونعتقد أنه يمثل منتديا حاسما لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والخفيفة وأثرها الإنساني والإنمائي. ولذلك ندعو الدول الأعضاء إلى ضمان إيلاء اهتمام خاص لأثرها على الأطفال في هذه العملية.

ومن بين القضايا التي نرى أنها ذات أولوية الحد من التجارة المشروعة في الأسلحة الصغيرة، والقضاء على مبيعات السلاح لمناطق الصراع، وتعزيز آليات المنع والحد من الاتجار غير المشروع وتخزين الأسلحة الصغيرة، ورصد وإنفاذ عمليات الحظر على الأسلحة، والسعي إلى الحصول على الالتزامات بحجب المعونة العسكرية على البلدان أو الجماعات التي تستخدم الجنود الأطفال. واليونيسيف على استعداد للإسهام بما يناسب في هذه المساعي القادمة.

أخيرا، فإن الوفود التي ترغب في الحصول على معلومات إضافية حول ما تفعله اليونيسيف للحد من آثار الأسلحة الصغيرة والخفيفة على الأطفال سوف تجد على الطاولة إلى جانب القاعة وثيقة عن أعمال اليونيسيف لصالح الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، وهي وثيقة أعدت للتوزيع في مؤتمر وينبيغ.

وقد لا يرى جنود سابقون وسيلة للحصول على الدخل سوى التحول إلى الجريمة. وعادة ما تكون السلطات في هذه الحالات ليست لديها القدرة على استعادة سيادة القانون، ومن أسباب ذلك أيضا افتقار قوات شرطة الدولة إلى الموارد، والتدريب، والمعدات. ولتوفير الأساس المستدام للسلام ينبغي إدراج نزع السلاح العملي بجانب إجراءات تسريح المقاتلين وإعادة دمجهم في جميع ترتيبات السلام وتنفيذها مع إيلاء اهتمام خاص بالجنود الأطفال.

يجب إبعاد الأسلحة عن أيدي المدنيين. وقد يقتني المواطنون الأفراد أسلحة للدفاع عن أنفسهم، وأسرهم، وممتلكاتهم إذا واجهوا انعدام الأمن، والخوف، وعدم الاستقرار، مما ينشط دائرة العنف. وعندما ينقل الناس الأسلحة إلى داخل منازلهم، يتم تجاهل السبل الأكثر سلما في تسوية الصراع. إن برامج السلاح مقابل التنمية التي تنفذها الآن منظمات إقليمية ووكالات الأمم المتحدة، بما فيها إدارة شؤون نزع السلاح وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمثل نهجا واعدا. ففي مقابل السلاح يتم تقديم الدعم لمشاريع إنمائية يختارها المجتمع. ولكي تكون هذه البرامج ناجحة، من الأهمية القصوى أن يتم الاستماع إلى أصوات الشباب والنساء. فالمجتمع المدني له دور هام للغاية في هذه الجهود.

وترحب اليونيسيف بالأنشطة الهامة الجارية العديدة التي تعالج انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة وأثرها السلبي على الأطفال، خاصة المبادرات الإقليمية بشأن الوقف كتلك المبادرات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحن نعتقد أن هذه المبادرات تستحق دعما كبيرا. وكذلك تتطلع اليونيسيف إلى الإنهاء الناجح لمفاوضات السروتوكول المناهض للتصنيع والاتجار غير المشروعين بالأسلحة، وقطع غيارها، ومكوناتها، وذخيرتها، وهو الذي يكمل اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للجريمة المنظمة العابرة للحدود.

الأسلحة، ثقلها وخفيها، ناهيك عن القيام بتزويد الطرف المعتدي بالصواريخ والدبابات والطائرات، وفتح المنشآت النووية أمامه للاستفادة من الخبرات وتأهيله لصناعة الأسلحة النووية.

لقد شهدت البشرية عبر تاريخها الطويل حروبا مدمرة كانت نتائجه كارثية، استخدمت فيها أسلحة مختلفة وأنفقت من أجل القيام بها أموال طائلة. وفي هذا المجال جاءت الأسلحة النووية لتقضي على فسحة الأمل الباقية، وتجعل الجميع يعيش تحت وطأة الرعب النووي المستمر. ثم جاءت اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية لتنعش الآمال في ذلك الحين بإمكانية السيطرة على هذا الخطر والتحكم فيه. إلا أن الآمال تلاشت وتبخرت عندما تم تمديد معاهدة حظر الانتشار النووي عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى، وبقيت الثغرات في المعاهدة. وقد وفر ذلك الفرصة لبعض الدول لكي لا تنضم إليها، الأمر الذي أضر بعالمية المعاهدة وهو أهم شروطها، وفتح الأبواب أمام سباق تسلح نووي، بعد تمديد المعاهدة، وذلك في ظل نظام دولي غير مستقر وغير عادل.

لقد ناشدت سورية والدول العربية ومعظم دول العالم الدول النووية الخمس وخاصة خلال مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ١٩٩٥ ألا تستثني هذه المعاهدة أية دولة من الانضمام إليها، الأمر الذي لم يلق آذانا صاغية وأدى إلى سباق تسلح نووي جديد شهدناه جميعا. وقد أعطى هذا السباق الدليل الواضح على القصور الحاصل في اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم تمنع التجارب النووية بكافة الأشكال والأساليب، ولم تضع حدا للتطوير النوعي للأسلحة النووية. وبالتالي فهي تسمح للدول النووية بمتابعة برامجها الرامية إلى تحسين أسلحتها النووية من خلال عمليات المحاكاة والتجارب دون مستوى الحالة الحرجة. وبذلك

السيد مقداد (سورية): كان من المفروض أن يلقي السيد السفير هذا البيان، ولكنه يعتذر عن عدم تمكنه من الوجود بيننا لأسباب قاهرة.

ويسعدني أن أعبر عن سرورنا لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، كما يسرني أن أهني أعضاء مكتبكم على الثقة التي أعطيت لهم. وإنما على يقين بأن قدرتكم وخيرتكم الواسعة سوف تمكننا من إتمام أعمال هذه اللجنة بصورة بناءة وبنجاح. كما نود أن نعبر عن الشكر للسيد دانابالا، مساعد الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على الجهود التي يبذلها لتنفيذ المهام الملقاة على عاتقه.

مع بداية ألفية جديدة وقرن جديد، تتطلع شعوب العالم وبمزيد من الأمل، نحو عالم أكثر عدلا وأمنا، وترنو عيون الأطفال والنساء وكل محبي السلام في قارات العالم إلى الأمم المتحدة كي تعطيهم الأمل في غد لا يقتل فيه القوي الضعيف، ولا يقتل فيه الرصاص طفلا وهو بين يدي أبيه، ولا تدمر فيه طائرات الحرب والعدوان وصواريخ الغدر والانحطاط منازل الأبرياء. كما تتطلع البشرية جمعاء إلى يوم قريب تصبح فيه الأسلحة النووية بشكل خاص، والأسلحة الفتاكة الأخرى بشكل عام، من مخلفات الماضي، إذ أنه لا يجوز تصنيع وتكديس الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أية ذريعة كانت. وبالتالي يجب السعي بشدة إلى القضاء على الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي أكد عليه إعلان قمة الألفية.

ومن أهم الجوانب التي يجب أن تعبرها هذه اللجنة عناية خاصة، هو عدم السماح بازدواجية المعايير والتلاعب بمصير الشعوب تحت مختلف التسميات والعبارات. ففي الوقت الذي يستنكر فيه البعض حق شعب في استخدام الحجارة للدفاع عن كرامته وأرضه وحقه في تقرير مصيره، فإنه يسمح للآخرين بتكديس واستخدام مختلف أنواع

من أي وقت مضى بأن يمارس ضغوطه على إسرائيل ويحثها على الانضمام إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية إلى نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالتالي فإنه من الواجب ممارسة كافة أشكال الضغط على إسرائيل كي تتخلى عن عقيدتها العسكرية العدوانية في امتلاك السلاح النووي في هذه المنطقة بالذات، وإجبارها على إنهاء احتلالها للأراضي العربية، ومنعها من تهديد الأمن والسلم ليس في المنطقة فحسب بل في العالم أجمع.

إن أولويات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح هي الأولويات التي تم تحديدها بوضوح في وثيقة الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام ١٩٧٨ التي أوضحت بجلاء أن موضوع السلاح النووي يحتل الأولوية القصوى في برنامج عمل المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح. وقد ازداد تأكيد هذا الأمر في فتوى محكمة العدل الدولية بشأن عدم مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية الفتاكة، لما لذلك من تهديد خطير على الأمن والسلم الدوليين. كما أكدت قمة الألفية في إعلانها الختامي على ضرورة تصفية الأسلحة النووية، وعقد مؤتمر دولي لحشد الجهد الدولي لإنجاز هذه المهمة.

ومن جانب آخر، فإننا نتطلع إلى انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي أصبح انعقادها أمراً ملحا لمعالجة مسائل نزع السلاح في ضوء التطورات التي تشهدها الساحة الدولية، والتي تنطوي على قدر كبير من الخطورة وتستلزم معالجتها على نحو عاجل. ومن ناحية أخرى، تؤكد سورية على أن نطاق المؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، والزعم عقده عام ٢٠٠١، يجب أن ينحصر في معالجة موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة فقط. كما يجب أن يؤخذ بعين

لم تكن هذه المعاهدة شاملة علاوة على أنها سهلت الطريق أمام سباق التسلح النووي.

لقد أيدت الجمهورية العربية السورية بقوة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. وفي موقفها هذا، تعمل الجمهورية العربية السورية على إبعاد منطقة الشرق الأوسط التي تتميز بدقة الوضع فيها وحساسيتها الكبيرة عن سباق التسلح النووي. إلا أن إسرائيل لوحدها ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أنها ترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحظى إسرائيل في مواقفها وسياساتها النووية بدعم من بعض القوى الكبرى التي مكنتها من تصنيع وامتلاك السلاح النووي تحت ذرائع واهية لا أساس لها من المنطق. ومن المفيد أن نذكر أن الخطر النووي الإسرائيلي لا يهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل يهدد أفريقيا ودولا آسيوية وأوروبية أيضا. وتثير المعلومات التي نشرت في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العديد من الدول الأوروبية إلى أن إسرائيل تمتلك ترسانة سلاح نووي تجاوزت ٣٠٠ قذيفة مختلفة الأحجام والقدرات، وقنابل ذات قدرات كيميائية وبيولوجية عديدة محملة جميعها على وسائل دفع خاصة بها يمكن أن يصل مداها إلى أكثر من ٣٠٠٠ كيلومتر، الأمر الذي يؤكد تخمتها بالسلاح النووي أو أسلحة التدمير الشامل وأحدث الطائرات لإيصال هذه القذائف.

إنه من غير المقبول أن تستمر سياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع الدول، بحيث تحظى تلك الدولة بكل أنواع الدعم والحماية، ويتم تزويدها بأحدث أصناف التقنية والأسلحة المتطورة وفي مقدمتها السلاح النووي، في حين يتم منع وصول التكنولوجيا وحجبتها، وحتى البسيطة منها، عن دول أخرى تحتاجها لأغراض سلمية، ولا سيما لأغراض التنمية في تلك البلدان. إن المجتمع الدولي مطالب الآن أكثر

لعام ١٩٩٨-١٩٩٩، الصادر عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، أن إسرائيل قد تكون القوة العسكرية السادسة في العالم. ولدى إسرائيل حوالي سبعمائة ألف جندي و ٣٠٠ ٤ دبابة، و ٦٥٠ ٦ قطعة مدفعية، وما يزيد على ٥٠٠ طائرة حربية حديثة مقاتلة وقاذفة، و ١٣٧ طائرة عمودية مسلحة، و ٥ غواصات، فضلا عن عدد غير معلوم من الصواريخ المتطورة بعيدة وقصيرة المدى، وأجهزة رادار وتشويش إلكترونية وطائرات بدون طيار.

ويتطلع العرب وكل محبي السلام في العالم إلى لجم التسلح الإسرائيلي، ووقف إمداد إسرائيل بالأسلحة الخطرة التي تؤثر على استقرار المنطقة وأمنها.

إن زرع بذور الأمل، ونقل البشرية خطوة نحو عالم التقدم يستوجب القيام بعمل جدي في مجال نزع السلاح. ولا يمكن تحقيق هذا الهدف النبيل إلا بتوفر الإرادة السياسية الصادقة، والالتزام الدقيق بالمعاهدات والمواثيق الدولية، والتخلي عن ازدواجية المعايير. وسيمكننا العمل الدؤوب والمخلص في هذا المجال من تحقيق هدفنا الأسمى في نزع السلاح النووي بشكل خاص والأسلحة الفتاكة الأخرى، بغية تخليص شعوبنا من ويلات الحروب المدمرة التي أودت بحياة أكثر من خمسة ملايين شخص في العقد الأخير من القرن الماضي فقط.

السيد الحسن (عمان): السيد الرئيس، يطيب لي في البداية أن أعبر لكم، بالنيابة عن وفد بلادي، عن التهنية الخالصة على تبوئكم رئاسة هذه اللجنة. كما أخص بالتهنية بقية أعضاء المكتب على انتخابهم. وإن وفد بلادي ليؤكد لكم استعدادنا التام للتعاون معكم من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن سعادتنا البالغة لرؤية السيد عبد القادر بن اسماعيل، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح بيننا.

الاعتبار ضمان أكبر قدر ممكن من المشاركة من جانب الدول الأعضاء في أعمال المؤتمر.

لقد صوتت سورية في العام الماضي لصالح القرار المتعلق بالمحافظة على المعاهدة الخاصة بالحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية والامتثال لها، انطلاقا من قناعتها بأن المعاهدة تصب في خدمة الاستقرار والتوازن الاستراتيجي العالمي، وتشكل جزءا هاما من اتفاقات نزع السلاح الثنائية والمتعددة الأطراف. إن نشر منظومات دفاع مضادة للصواريخ يشكل انتهاكا صارخا للمعاهدة، ويفتح الباب واسعا أمام سباق تسلح آخر سيطل الفضاء الخارجي، ناهيك عن تداعياته الخطيرة ليس على التوازن الاستراتيجي العالمي فقط، بل وعلى الصعيد الإقليمي أيضا.

إن الجمهورية العربية السورية تتابع باهتمام موضوع الشفافية في التسلح برمتها. وفي هذا المجال، فإنها تؤكد على الرد الذي تقدمت به المجموعة العربية في هذا المجال. وترى سورية أنه من الضروري أن تأخذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الشواغل العربية بعين الاعتبار عند مناقشة هذا الجانب الهام من عمل الأمم المتحدة، بحيث يشمل سجل الأمم المتحدة أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية، إضافة إلى ضرورة أن يأخذ في الحسبان الوضع الحالي في الشرق الأوسط، واحتلال إسرائيل للأراضي العربية، وحيازتها للأسلحة النووية، وعدم إخضاع منشآتها النووية للضمانات الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مقابل عدم حيازة الدول العربية لهذه الأسلحة.

إن القدرات العسكرية الإسرائيلية تمثل خطرا متزايدا على الوضع في الشرق الأوسط والأمن والسلم العالميين. ولقد تحولت إسرائيل، خلال هذه الفترة، إلى مستودع كبير لأحدث أنواع الأسلحة الفتاكة، بما في ذلك الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وقد جاء في تقرير الميزانية العسكرية

وانطلاقاً من حرص بلادي الدؤوب على إقامة سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط، فإنها لم تتوان في دعم كافة الجهود التي تحمل في طياتها هذه الغاية النبيلة. وفي هذا السياق، فإننا دوماً نرحب بالمبادرة التي طرحتها جمهورية مصر العربية من أجل تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونحن نعتبر هذه المبادرة مدخلاً طبيعياً يتواكب وفرص تحقيق السلام في المنطقة ويأتي ترجمة لتطلعات المجتمع الدولي.

إن التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة قد أضحى من القضايا الهامة التي بدأت تحظى بإجماع دولي نحو الحد من التداول غير المشروع لتلك الأسلحة خصوصاً في مناطق النزاع والتوتر. وفي الوقت الذي ترحب بلادي فيه بالدعوة التي أطلقتها الجمعية العامة لعقد مؤتمر دولي للنظر في مسألة التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة في عام ٢٠٠١، وتتطلع للمشاركة الفعالة في المشاورات التحضيرية لهذا المؤتمر، إلا أنها تؤكد على ضرورة أن تستند هذه المشاورات إلى أحكام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بحيث لا تتعارض والحق المشروع للدول في الدفاع عن النفس وفقاً لما أكدته المادة ٥١ من الميثاق، وبحيث لا تنتقص هذه التدابير من سيادة الدول.

وبالنسبة لمسألة الأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي، تولى حكومة بلادي هذا الموضوع أهمية خاصة. وفي هذا الصدد، نرى أن الوقت قد حان كي تقوم هذه المنظمة باتخاذ كل ما من شأنه تنشيط عمل لجنة المحيط الهندي لتنفيذ الولاية المناطة بها وفقاً لقرار الجمعية العامة.

وبالنسبة لسجل الأسلحة التقليدية، فبينما تؤيد بلادي مشروع القرار الذي يقدم في إطار هذه اللجنة وترى أنه يستند إلى نية صادقة، إلا أننا نتشاطر مع الدول الأخرى،

مما لا شك فيه أن انتهاء الحرب الباردة أتاح للمجتمع الدولي أن يحقق نجاحاً نسبياً في إطار التوجه نحو نزع السلاح. ولا غرو أن التمديد اللاهوائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودخول معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كلها أمور من شأنها المساهمة في جعل عالمنا أكثر أمناً واستقراراً من أي وقت مضى، وذلك إذا ما تم وضع أحكام هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ وبجس النوايا.

وإن بلادي التي انضمت إلى كل تلك المعاهدات الدولية المعنية بأسلحة الدمار الشامل لترحب بهذه الخطوات الإيجابية، مؤكدة في الوقت ذاته على ضرورة مواصلة الجهود من أجل القضاء التام على كافة أسلحة الدمار الشامل.

على الرغم من التوجهات على المستويين العالمي والإقليمي نحو إقامة سلام دائم وتعايش ما بين الشعوب، فإن التسلح النووي الإسرائيلي لا يزال هاجساً يهدد الأمن والاستقرار العالميين، والشاغل الذي يقوض من فرص إقامة سلام شامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط.

ومن هذا المنطلق، فإن بلادي ترحب بالتوصيات الصادرة عن مؤتمر الاستعراض الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي تدعو كافة الدول في المنطقة، التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة، أن تنضم إليها فوراً، وأن تُخضع جميع منشآتها النووية لنظام الرقابة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأود أن أؤكد هنا أن عالمية نظام عدم الانتشار ومصداقيته، تعتمدان في المقام الأول على الخطوات التي سوف تتخذها الدول الوديدة والدول الأخرى الفاعلة من أجل ضمان انضمام الدول المتبقية.

بمذه الاستراحة للدبلوماسية الوقائية الأكثر نشاطا وللنجاح في تنفيذ التشريعات الدولية المنظمة للتسلح على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي.

ومنذ التوقيع في عام ١٩٥٩ على معاهدة أنتاركتيكا، ومرورا بمراحل معاهدة انتشار الأسلحة النووية، تم إنجاز عدة خطوات في اتجاه تخفيض الأسلحة. وعلى مدى العقد الماضي الذي تميز بنهاية الحرب الباردة، أحرز مزيد من التقدم، مماثل في الأهمية، وخاصة بإبرام معاهدات واتفاقيات أخرى على المستوى العالمي، منها اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تحظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية في العالم أجمع، وتلزم الأطراف في الاتفاقية بتدمير المخزونات الموجودة. وسيكون من المناسب أيضا أن نذكر هنا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي وقعت في عام ١٩٩٦، والتي تحظر كافة التفجيرات النووية في أي مكان.

وعلى الصعيد الإقليمي، انتشرت المناطق المسماة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، كما يبدو من التوقيع في أفريقيا على معاهدة بليندايا لعام ١٩٩٦، التي تحظر إنتاج أو وضع أسلحة نووية في القارة الأفريقية.

كما يلاحظ أيضا مع الارتياح زيادة عدد البلدان التي صدقت على عدد من هذه الصكوك الدولية. وفي الآونة الأخيرة، شرع بلدي، غابون، في إيداع صكوك تصديقه على اتفاقية عام ١٩٩٢ الخاصة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية أوتوا لعام ١٩٩٧ المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد.

وبينما نرحب بهذا التقدم، من المفيد أن نلمس التزام أكبر بعمليات نزع السلاح النووي وعمليات نزع السلاح بصفة عامة، على نحو ما أكده زعماء العالم في قمة الألفية الأخيرة. وقد أعرب الزعماء، في معرض التأكيد مجددا على

وخصوصا الدول العربية، موقفها بأن على آلية هذا السجل أن تتوسع لتشمل بقية الأسلحة الأخرى.

وفي ختام بياني، اسمحوا لي أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد دانابالا على جهوده الخلاقة للنهوض والارتقاء بعمل إدارة نزع السلاح. وفي الوقت الذي نؤكد فيه استعدادنا التام للتعاون معه فإننا نتطلع إلى منح دور أكبر لهذه الإدارة، ضمن صلاحيات تليق بها، وصلاحيات تخرج بها عن مفهوم الحرب الباردة إلى مفهوم الألفية الجديدة التي نحن بصدد ممارستها اليوم، مؤكداين ثقتنا الكاملة بقدرته وخبرته للارتقاء بعمل الإدارة في مجال نزع السلاح.

وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالدعوات التي أطلقت من أجل منح إدارة نزع السلاح بعض القول وبعض الصلاحيات في مجال مراجعة التقرير الذي قدمه الأخضر الإبراهيمي حول عمليات حفظ السلام.

السيد مونغار موسوتيس (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أهنئكم يا سيدي على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة المسؤولة عن نزع السلاح ومسائل الأمن الدولي. وأود أن أهنئ أيضا أعضاء مكتب اللجنة الآخرين.

وقد أبرز السيد دانابالا وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح في ملاحظاته الاستهلالية بأبلغ العبارات قدرتكم الدبلوماسية ومهارتكم وخبرتكم الواسعة في المجال قيد النظر، وجميعها تضمن لنا النجاح في مداواتنا. واسمح لي بأن أؤكد لك دعم وفدي المتواضع.

ولم يحدث من قبل أن أتيحت للعالم مثل هذه الفرص الطيبة لمعالجة مشكلة تنظيم التسليح والحد منه. والواقع أن الصراعات العسكرية بين الدول قد انخفضت بشكل ملموس، فيما عدا بعض بؤر التوتر الساخنة هنا وهناك، وعلى الأخص في أفريقيا. ومن المؤكد أننا مدينون

عدد كبير جدا من الضحايا، من بينهم نساء وأطفال وشيوخ.

وتتميز هذه الأسلحة بخفتها، وتكلفتها المتواضعة وسهولة استعمالها وصيانتها؛ وكما يمكن أن يتخيل الأعضاء، هذا يجعلها أدوات قاتلة لها قيمة عظيمة عند الجماعات السرية الصغيرة التي تحتفظ بعلاقات مع منظمات الجريمة العالمية المتورطة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والدعارة. وعلاوة على ذلك، قد ثبت الآن أن هناك روابط وثيقة بين عمليات نقل الأسلحة بشكل غير مشروع، والاستغلال غير القانوني للأحجار الكريمة، ولا سيما الماس، واستمرار الصراعات في أفريقيا. وهكذا فإنه ليس من المدهش أن تتركز التوترات في قارتنا في مناطق غنية بالأحجار الكريمة. ولذا فإن بلدي يرى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة سيجلب لنا فرصة للنظر في الوسائل والسبل المناسبة لممارسة المزيد من الرقابة على إنتاج وبيع الأسلحة الصغيرة وللمعالجة المسائل المتصلة بها.

ويتفق وفدي مع الذين يرون أن جدول أعمال المؤتمر ينبغي أن يشمل المسائل المتصلة بتعزيز التعاون الدولي وبضرورة أن تشرف الحكومات على التجارة الداخلية بالأسلحة الصغيرة وعمليات النقل الدولية لهذه الأسلحة. وكذلك فإن الأمور المتصلة بتعزيز العمل في سياق بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ينبغي أن تكون بارزة في المناقشة التي ستجرى في مؤتمر ٢٠٠١. ووفدي يحيي البلدان التي اتخذت سلفا مبادرات شجاعة في مكافحة عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة الصغيرة، مثل دول غرب أفريقيا، التي أعلنت وفقا لاختيارها، ودول أمريكا اللاتينية. والمنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، من جانبها، تدرس دائما الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وقبل بضعة أشهر فقط، عقد مؤتمر على المستوى دون الإقليمي في أنجمنينا، عاصمة تشاد.

دعمهم القوي للسلم والأمن الدوليين، عن الأمل الصادق في تحقيق مزيد من التقدم الملموس في ميدان نزع السلاح، ولا سيما الحاجة الماسة للقضاء على أسلحة الدمار الشامل. كما شددوا على مكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وإذ تنتقل إلى جهود نزع السلاح، فإنه يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يتفق على برنامج للعمل، ومناقشات المفاوضات المتعلقة بترع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، يجب استمرار عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي بدأت في أعقاب اتفاقات عام ١٩٩٧ وأن تعزز؛ وهذا يصح أيضا بالنسبة للالتزام باعتماد برنامج مرحلي لترع السلاح النووي.

وفيما يخص الأسلحة البيولوجية، يرى وفدي أنه ينبغي تعزيز تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بفعالية حظر تصنيع وتخزين هذه الأسلحة.

وينبغي تطبيق تدابير مماثلة على مكافحة الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أشرت إليها قبل لحظات. واسمحوا لي هنا أن أشدد على مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي ستكون موضوع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه، المزمع عقده في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠١، والذي يعلن وفدي ترحيبه به. والمشكلة هي تكديس هذه الأسلحة بشكل مفرط وغير مشروع ومزعزع للاستقرار. وتشعر أفريقيا أنها معنية مباشرة بمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بسبب الآثار الناتجة عنها في الصراعات المسلحة التي خصت القارة، وخاصة خلال السنوات الـ ١٠ الماضية. ففي هذه الصراعات - وكلها تقريبا صراعات داخلية - نجد الأسلحة الصغيرة هي أكثر ما يستخدم عادة وهي التي تؤدي بحياة

تَهْنِئَتِكُمْ، سِيدِي، عَلَى انْتِخَابِكُمْ لِرِئَاسَةِ اللِّجْنَةِ الأُولَى. إِنِنَّا سَعْدَاءُ حَقًّا بِأَنَّ نَرَى مُمَثِّلًا مُمْتِيزًا مِنْ جَنُوبِ شَرْقِي آسِيَا يَنْتَخِبُ لِدَلِكِ الْمَنْصِبِ الْهَامِّ، وَنَحْنُ وَاثِقُونَ مِنْ أَنَّكُمْ، بِخَيْرَتِكُمْ وَمَعْرِفَتِكُمْ وَتَجْرِبَتِكُمْ، سَتُؤَدُّونَ مَهَامَكُمْ بِامْتِيَازٍ. وَنَتَقَدَّمُ بِتَهَانِنَّا أَيْضًا إِلَى أَعْضَاءِ الْمَكْتَبِ الْآخَرِينَ.

وَتُودُ تَايْلَنْدُ أَنَّ تَشَارَكَ فِي تَأْيِيدِ الْبَيَانِ الَّذِي أَدَلَّتْ بِهِ فِي اللِّجْنَةِ فَيَسِّتُ نَامَ بِالنِّيَابَةِ عَنِ الدُّوَلِ الْأَعْضَاءِ فِي رَابِطَةِ جَنُوبِ شَرْقِي آسِيَا.

إِنِنَّا إِذْ نَدْخُلُ الأَلْفِيَةَ الْجَدِيدَةَ، لَا تَزَالُ مَسَائِلُ نَزَعِ السَّلَاحِ وَالْأَمْنِ الدُّوَلِيِّ الْهَامَّةِ بَاقِيَةً مَعَنَا. فِلِمَ هَذَا؟ هَلْ لِأَنَّ بِلْدَانًا مِثْلَ تَايْلَنْدٍ وَأُخْرَى غَيْرَهَا لَيْسَتْ نَشِطَةٌ بِالْقَدْرِ الْكَافِي لِتَعْزِيزِ السَّلْمِ الإِقْلِيمِيِّ وَالدُّوَلِيِّ؟ هَلْ لِأَنَّ نَفْتَقِرَ إِلَى رُؤْيَا مَشْتَرَكَةٍ لِلْأَمْنِ الدُّوَلِيِّ يَتَعَيَّنُ تَحْقِيقُهَا فِي الْقَرْنِ الْمَقْبَلِ؟ وَمَنْ الْوَاضِحُ أَنَّ الإِجَابَةَ تَكْمُنُ فِي مَكَانٍ آخَرَ: إِنِنَّا لَمْ نَنْجِزِ الْقَدْرَ الَّذِي كُنَّا نُوَدُّ إِجْزَاءَهُ بِسَبَبِ الْاِفْتِقَارِ إِلَى الْإِرَادَةِ السِّيَاسِيَةِ بَيْنَ الدُّوَلِ الرَّئِيسِيَةِ، وَبِسَبَبِ عَدَمِ مِرَاعَاةِ الدُّوَلِ لِلقَوَاعِدِ وَالْمَعَاهِدَاتِ الدُّوَلِيَّةِ ذَاتِ الصَّلَةِ، مِمَّا أَدَّى إِلَى اسْتِمْرَارِ انْتِشَارِ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الأَسْلِحَةِ.

وَنَحْنُ نَتَّيِرُ هَذِهِ الأَسْئَلَةَ الْحَسَّاسَةَ بِوَصْفِنَا بِلْدَانًا مِلْتَزِمًا بِتَشْجِيعِ عَمَلِيَّاتِ الأَمْنِ الإِقْلِيمِيِّ وَالدُّوَلِيِّ، وَبِوَصْفِنَا عَضْوًا نَشِطًا فِي مَعَاهِدَاتِ وَاتِّفَاقَاتِ دُولِيَّةٍ رِئِيسِيَّةٍ لِتَرْعِ السَّلَاحِ. وَلَمْ يَكُنْ تَصْدِيقُنَا عَلَى اتِّفَاقِيَّةِ حَظْرِ اسْتِخْدَاتِ وَإِنْتِاجِ وَتَكْدِيسِ وَاسْتِخْدَامِ الأَسْلِحَةِ الْكِيمِيَّائِيَّةِ وَتَدْمِيرِ تَلِكِ الأَسْلِحَةِ فِي الشَّهْرِ الْمَاضِي إِلاَّ أَحْدَثَ شَهَادَةً عَلَى التَّزَامِنَا الدُّوَلِيِّ.

وَاسْمَحُوا لِي الْآنَ أَنْ أَشَاطِرَكُمْ بَعْضَ وَجْهَاتِ نَظَرِنَا بِشَأْنِ الأُولَوِيَّاتِ الْحَالِيَّةِ لِلْمَجْتَمَعِ الدُّوَلِيِّ. لَقَدْ كَانَ أَحْدَثُ الْمَعَالِمِ الْبَارِزَةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَرْعِ السَّلَاحِ النُّوَوِيِّ هُوَ الْاِخْتِمَامُ الإِجْبَاطِيُّ لِمُؤْتَمَرِ الأَطْرَافِ فِي مَعَاهِدَةِ عَدَمِ انْتِشَارِ الأَسْلِحَةِ

وَيَعْتَبِرُ وَفْدِي نَزَعَ السَّلَاحِ وَاجِبًا أُخْلَاقِيًّا وَإِنْسَانِيًّا بَلْ وَاقْتِصَادِيًّا يَجِبُ أَنْ تَتَقَبَّلَهُ الْبِلْدَانُ الَّتِي تَمْلِكُ أَسْلِحَةَ الدَّمَارِ الشَّامِلِ وَالبِلْدَانُ الأُخْرَى إِذَا كُنَّا نُوَدُّ لِلأَجْيَالِ الْمَقْبَلَةِ أَنْ تَتَمَتَّعَ بِعَالَمٍ مُتَحَرِّرٍ مِنَ الخَوْفِ. وَأُوَدُّ أَيْضًا أَنْ أَشْدُدَ عَلَى ضَرُورَةِ إِعَادَةِ تَحْصِيصِ الْمُبَالِغِ الضَّخْمَةِ الَّتِي تَنْفَقُ عَلَى سِبَاقِ التَّسْلِحِ لِتُسْتِخْدَمَ فِي الجُهُودِ الإِنْمَائِيَّةِ فِي أَفْقَرِ مَنَاطِقِ الْعَالَمِ، حَتَّى تَتِمَكَّنَ مِنْ مَكَاْفِحَةِ الْفَقْرِ بِشَكْلِ أَفْضَلٍ. وَنَحْنُ نَدْعُو إِلَى تَنْفِيذِ اتِّفَاقَاتِ نَزَعِ السَّلَاحِ الْقَائِمَةِ تَنْفِيذًا صَارِمًا وَبِحَسَنِ نِيَّةٍ، وَإِلَى مَوَاصِلَةِ الْمَفَاوِضَاتِ بِشَأْنِ إِبْرَامِ الْمَزِيدِ مِنَ الْاتِّفَاقَاتِ، مِثْلَ سِتَارَتِ الثَّالِثَةِ، الَّتِي تَهْدَفُ إِلَى زِيَادَةِ تَخْفِيفِ التَّرْسِنَاتِ الْمَوْجُودَةِ.

يُوجَدُ عَلَى الطَّرْفِ الْآخَرَ مِنَ الشَّارِعِ قِبَالَةَ مَقَرِّ الأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ نَقْشٌ مَنقُولٌ مِنْ سَفَرِ أَشْعِيَا. وَاسْمَحُوا لِي أَنْ أَقْتَبِسَ الْمَقْطَعُ بِأَكْمَلِهِ:

” وَيَنْطَلِقُ شُعُوبٌ كَثِيرُونَ وَيَقُولُونَ هَلْمُوا نَصْعُدْ إِلَى جَبَلِ الرَّبِّ، إِلَى بَيْتِ إِلَهٍ يَعْقُوبُ، وَهُوَ يَعْلَمُنَا طَرِيقَهُ فَنَسْلُكُ فِي سَبِيلِهِ، لِأَنَّهَا مِنْ صَهْيُونَ تَخْرُجُ الشَّرِيعَةُ، وَمِنْ أُورُشَلِيمَ كَلِمَةُ الرَّبِّ. وَيَحْكُمُ بَيْنَ الأُمَمِ وَيَقْضِي لِلشُّعُوبِ الْكَثِيرِينَ، فَيَضْرِبُونَ سِيُوفَهُمْ سَكَّا وَأَسْتَنْتَهُمْ مَنَاجِلَ، فَلَا تَرْفَعُ أُمَّةٌ عَلَى أُمَّةٍ سِيفًا، وَلَا يَتَعَلَّمُونَ الْحَرْبَ مِنْ بَعْدِ.“ (الْكِتَابُ الْمَقْدَسُ، أَشْعِيَا، ٢: ٣-٤)

إِنْ اخْتِيَارَ ذَلِكَ الْمَقْطَعُ مِنَ الْكِتَابِ الْمَقْدَسِ لَمْ يَكُنْ صَدْفَةً؛ فَمُؤَسَّسُو الْمُنْظَمَةِ فِي سَانِ فَرَانْسِيْسِكُو قَدْ اسْتَلْهَمُوهُ لِإِنْشَاءِ الأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ، الَّتِي مِنْ أَحَدِ مَقْاصِدِهَا صَوْنُ السَّلْمِ وَالْأَمْنِ الدُّوَلِيِّينَ. وَنَزَعَ السَّلَاحِ عُنْصُرٌ أَسَاسِيٌّ فِي ذَلِكَ الْمَقْصَدِ.

السيد جايانا ما (تاييلند) (تكلم بالانكليزية): بالنياية عن وفد تاييلند، أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في

فإننا نحث على ممارسة أقصى درجات الشفافية بشأن هذه القضية الهامة.

وفي هذه المرحلة من عملية نزع السلاح النووي، فإننا مقتنعون أيضا بأن من الأهمية بمكان تشجيع أنشطة بناء الثقة. وقد حان الوقت لتنفيذ خطوات عملية إضافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، سواء بصورة انفرادية أو مشتركة، لإثبات حسن النية في مجال نزع السلاح النووي. ويمكن أن تشمل مثل هذه الخطوات تخفيض المركز التشغيلي للأسلحة النووية وإضافة المزيد من الشفافية فيما يتعلق بقدرات الأسلحة النووية. وهذا ما جعل تايلند تؤيد مبادرات تحالف جدول الأعمال الجديد، الذي قام بالكثير من أجل توليد زخم أكبر ومناظير جديدة فيما يتعلق بمسألة نزع السلاح النووي. وهذا هو السبب كذلك في أننا نرحب باقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر دولي بشأن الطرق الكفيلة بالقضاء على الأخطار النووية، بالإضافة إلى المقترحات الداعية لأن يبدأ في أقرب فرصة التحضير لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

إن التشغيل الناجع للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والتوسع في إنشاء هذه المناطق يشكل مساهمة إيجابية بوجه خاص نحو عدم انتشار عالمي. وتعمل هذه المناطق على زيادة تضييق المناطق الجغرافية التي يمكن فيها استخدام الأسلحة النووية، ومن ثم فهي تنهض بقضية نزع السلاح بدرجة أكبر. وتايلند بصفتها الدولة الوديع لمعاهدة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، أو ما تعرف بمعاهدة بانكوك، كانت ولفترة طويلة من أشد المتحمسين لإقامة هذه المنطقة. وقد انتهت مؤخرا فترة رئاسة تايلند للجنة المعنية بإعلان جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهي الفترة التي اتسمت بالجهود الرامية لضمان التنفيذ الفعال لأحكام المعاهدة، بما في ذلك

النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. إذ حقق المؤتمر مكاسب هامة في توطيد نظام عدم الانتشار وفي ضمان التقدم في نزع السلاح النووي. وترحب تايلند على وجه الخصوص بالالتزام القاطع الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وذلك الهدف هو محور كل جهودنا في مجال نزع السلاح النووي، ونحن نعتبر ذلك الالتزام القاطع مقياسا دائما وهاما سنحكم به على التقدم مستقبلا في هذا الميدان.

وإلى جانب التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالمادة السادسة، فإن هناك أيضا تعهدا بموجب المادة الرابعة بنقل التكنولوجيا للأغراض السلمية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. والمهمة الآن هي ضمان ترجمة تلك الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار إلى عمل خلال الأشهر المقبلة.

ولزيادة تركيز جهودنا في هذا الميدان، ينبغي أيضا بذل جهود خاصة لتشجيع المزيد من عمليات التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والانضمام إليها، ولا سيما من جانب الدول الـ ٤٤ الرئيسية. والتبكير في دخول معاهدة الحظر الشامل في حيز النفاذ من شأنه أن يسهم في ضمان حظر جميع أنواع التجارب في كل الأوقات، وأن يزيد توطيد الإنجازات الأخيرة في نزع السلاح النووي.

وبالإضافة إلى معاهدة عدم الانتشار، هناك الكثير مما لا يزال يتعين عمله من أجل التخلص من تهديد الأسلحة النووية، ولا بد أن يبذل كل جهد ممكن لضمان التقيد الدقيق بالاتفاقات الدولية المتعلقة بالأسلحة النووية ووسائل إيصالها. وبالتالي، بينما نرحب بإعلان الرئيس كلينتون أنه سيترك القرار بشأن نظام الدفاع الوطني لحليفته،

للحاجة إلى تعزيز الالتزام بنظام معاهدة عدم الانتشار في مواجهة الشكوك الراهنة.

وفي الوقت نفسه، فإن ضمان دعم الدول الحائزة للأسلحة النووية لبروتوكول معاهدة بانكوك أمر أساسي في الجهود التي قد تبذل في المستقبل من أجل توطيد المنطقة الخالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن يتحقق خلال الأشهر القادمة قدر أكبر من التقدم في إطار المشاورات مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهذا الشأن. ولأول مرة في فترة تربو على ثلاث سنوات، نتوقع أن تعقد خلال العام القادم مشاورات وجها لوجه مع ممثلي الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي نود مناقشة الموضوعات العالقة الرئيسية معها.

وتمثل مسألة الألغام الأرضية أحد القضايا التي تعلق عليها تايلند أهمية كبيرة. فنحن لسنا منتجين للألغام، بل إننا ضحية لها. وتايلند بوصفها من بين البلدان المتأثرة بالألغام، فإنها تكرر التزامها باتفاقية أوتاوا، وتحت كافة الدول التي لم توقع بعد على هذه الاتفاقية أن تفعل ذلك، أو أن تتقيد بروح تلك الاتفاقية على الأقل. ونرحب بنتيجة الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي عقد في جنيف في الشهر الماضي، كما نرحب بالتقدم الذي تحقق عالميا على صعيد تلبية مقاصد هذه الاتفاقية.

وفي ظل وجود المركز التايلندي لمكافحة الألغام بوصفه مركزا لتنسيق جهودنا الوطنية في هذا الميدان، تشدد تايلند على أهمية اتباع نهج شامل في معالجة مشكلة الألغام الأرضية، بدءا من تدمير المخزونات إلى إزالة الألغام، ونشر الوعي بهذه المشكلة وإعادة تأهيل الضحايا. غير أن هذا النهج الشامل لا يعتمد على الجهود الوطنية فحسب، وإنما يقتضي التعاون من جانب البلدان المجاورة ودعم المجتمع الدولي. وعلى وجه الخصوص نعتقد أن تقديم الدعم المالي

من خلال وضع أطر عمل واضحة للأجهزة التنفيذية للمعاهدة.

وخلال العام الماضي حققت المشاورات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدما، وعقدت في بانكوك حلقة عمل بين الوكالة ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) عن تنفيذ معاهدة بانكوك، وذلك في الفترة ٢٣-٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وكانت حلقة العمل هذه بمثابة خطوة رئيسية إلى الأمام على طريق تحديد دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعدة الدول الأطراف لضمان الامتثال الفعال للمعاهدة، بما في ذلك القضايا الهامة كالضمانات، والسلامة النووية والإشعاعية وإدارة النفايات النووية. وإن تايلند تعتبر المعاهدة جهدا تعاونيا يشمل أنشطة الترويج والتنفيذ، مع اضطلاع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رئيسي في كل من المجالين.

كذلك فإن الأنشطة التي ستجرى مستقبلا سوف تستفيد من تجارب المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، ونود أن نرى مزيدا من التعاون المنهجي بين جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، كما يتوخى ذلك مشروع القرار بشأن إعلان نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة لمنطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ترحب تايلند بالبيان المشترك للدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن ضمانات الأمن المتعلقة بوضع منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. ونود أن نهنئ منغوليا بجرارة على هذه النقطة الهامة في إضفاء الصفة المؤسسية على وضعها كدولة خالية من الأسلحة النووية، ونؤكد على ضرورة أن توسع ضمانات الأمن لتشمل كل المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وريثما يتم نزع السلاح النووي الكامل، ينبغي أن ينظر الجميع إلى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتوفير ضمانات الأمن للمناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتباره من التدابير الهامة لبناء الثقة في الإطار الشامل

وعلى الرغم من الطريق المسدود الحالي في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، فإن تايلند تعلق أهمية كبيرة على الدور الذي يقوم به هذا المؤتمر، لأنه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف الدائم المعني بنزع السلاح الشامل. لذا، نعتقد أن زيادة توسيع عضوية المؤتمر ستعزز طابعه التمثيلي وفعالته. وقد تقدمت تايلند بطلب للعضوية. ونأمل أن يتخذ قرار إيجابي في وقت مبكر بشأن توسيع عضوية هيئة نزع السلاح كيما يتسنى لنا وللمتقدمين الآخرين القيام بدور أكثر نشاطا في هذا المحفل الهام.

وثمة خطوة ضرورية للتغلب على أي مشاكل - بما في ذلك نزع السلاح - وتتمثل في ضرورة أن تتاح الفرصة للأطراف المعنية لتبادل الآراء حول الموضوع. وبالنسبة لمنطقة آسيا، فإن المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ قام بهذا الدور، وأكثر من ذلك. لذا نعرب عن تقديرنا لإسهام المركز ومديره في تعزيز السلم ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونأمل أن يستمر هذا العمل الجيد وأن يُعزز. وبالتالي، نؤيد تماما تقرير الأمين العام عن المركز (A/55/181). وتايلند ستواصل دعم الترتيبات المؤقتة الحالية للمركز، ونعتقد أنه في حالة موافقة الدول الأعضاء على نقل المركز في المستقبل، ينبغي أن ينقل إلى مكان يمكن المركز من الوفاء بولايته بشكل ناجح وبطريقة فعالة من حيث التكلفة.

وختاما لملاحظاتي هذه في المناقشة العامة للجنة الأولى، لا يسعني إلا أن أشير إلى أن الجهود العالمية لنزع السلاح لم تكن سوية جدا. فلدينا من ناحية جهود بطيئة للغاية وتقدم بطيء للغاية في نزع السلاح النووي، ولدينا من ناحية أخرى تقدم سريع نحو إزالة أسلحة تقليدية مثل الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والأسلحة غير الصغيرة تماما والحد منها. لذلك يناشد وفد بلادي تلك العناصر الرئيسية الفاعلة التي يمكنها التأثير على السلم

والفني الكافي أمر حيوي لتمكين البلدان المتأثرة من تنفيذ التعهدات السياسية التي التزمت بها بموجب اتفاقية أوتاوا، تنفيذنا ناجعا.

لقد أولي اهتمام كبير خلال دورة الجمعية العامة هذه لمسألة الأسلحة الصغيرة. وهناك الآن اعتراف واقع بحقيقة أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يساعد في إزكاء حدة الصراعات ويسهم في تفشي عدم الاستقرار السياسي في مناطق مختلف من العالم. وثمة حاجة إلى بذل جهود عالمية منسقة للتصدي لهذا الخطر. في الوقت نفسه، نعتقد تايلند أن الحلول لكي تكون ناجعة بشكل كامل، لا بد وأن تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة للمناطق المختلفة وحق جميع الدول في اتخاذ ما تراه من تدابير دفاعا عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، ترحب تايلند باتخاذ المبادرات الإقليمية بشأن الأسلحة الصغيرة في مختلف أرجاء العالم. وفي إطار منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإن المسألة يناقشها حاليا المحفل الإقليمي لرابطة الآسيان باعتبارها إحدى الجرائم ذات الاهتمام المشترك لكونها ترتكب عبر الحدود الوطنية. وكمساهمة إقليمية في أعمال التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه والذي يعقد عام ٢٠٠١، عقدت في جاكرتا في أيار/مايو حلقة بحث إقليمية عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإن كانت هذه البدايات متواضعة، إلا أنها مهمة. وتأمل تايلند أن يمثل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لإسهامها مهما في تحقيق تعاون إقليمي ودولي أكبر في هذا الصدد. ونحن نؤيد جهود السيد دوس سانتوس، سفير موزامبيق، ورئيس اللجنة التحضيرية، في المشاورات التي يجريها بشأن مختلف الجوانب الإجرائية والمضمونية للمؤتمر.

للأسلحة النووية التزامها بالقضاء الكامل على الأسلحة النووية. وأعطى ذلك الأمل للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الحصول على ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد، نرى أنه ينبغي على المجتمع الدولي أن يحول هذه النتيجة إلى تدابير عملية تؤدي إلى نزع السلاح النووي وبناء عالم خال من الأسلحة النووية.

لقد أحرزت الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح النووي بعض التقدم في السنوات الأخيرة. إذ خفضت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ترسباتيهما النوويتين من خلال عملية ستارت، واتخذت دول أخرى حائزة لأسلحة نووية تدابير أحادية الطرف لخفض أعداد أسلحتها النووية. وفي هذا الإطار، نقدر كثيرا تصديق الاتحاد الروسي على ستارت ٢ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وندعو الدول الأخرى إلى فعل الشيء ذاته في أقرب وقت ممكن. فأى أعمال ترمي إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي لا يمكن إلا أن تساعد في تأمين بقاء البشرية بأسرها.

لقد مرت أربع سنوات على اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي معاهدة هامة تحظر تفجيرات التجارب النووية في جميع البيئات. وحتى الآن لم تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ. وتجادل دول عديدة بأن المعاهدة لا تحدد إطارا زمنيا محكوما بموعد نهائي للقضاء التام على جميع الأسلحة النووية. ومن الطبيعي لا يسعنا إلا أن نتفق معها على هذا. إلا أنه، في رأينا، أن معاهدة حظر التجارب النووية، برغم عدم إكمالها، إذا نفذت بإخلاص وصرامة، سوف تساعد على منع الدول الحائزة للأسلحة النووية من تحسين مخزوناتها النووية ومنع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من اقتناء أسلحة نووية. ولكل هذه الأسباب، أودعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صك تصديقها على معاهدة الحظر لدى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ

والاستقرار الإقليميين والعالميين بأن تتخذ نهجا أكثر توازنا نحو نزع السلاح. وبذلك فقط سوف تتمكن من إحراز تقدم مستدام نحو تحقيق الأمن المشترك من أجل مصلحة وسلامة الجميع.

السيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية

الشعبية): سيدي الرئيس، أود أولا أن أعرب عن مدى سعادي لرؤيتكم، أيها الصديق الحميم، ممثل ميانمار، البلد الصديقة جدا، في مقعد الرئاسة. وأنا على ثقة بأنه نظرا لخبرتك الواسعة في العلاقات الدولية، وخاصة خبرتكم في مجال نزع السلاح، سوف توجهون عمل هذه اللجنة نحو نتيجة ناجحة. ويؤكد وفد بلادي لكم على دعمه وتعاونه الكاملين في تأدية واجباتكم.

ونود أيضا انتهاز هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسفير شيلي غونزاليز على العمل الممتاز الذي أنجزه بوصفه رئيسا للجنة أثناء دورتها السابقة.

تتعقد هذه الدورة في مطلع الألفية الجديدة. وفي الوقت الذي ندخل فيه جميعا هذا العصر الجديد معا، ينبغي أن نبذل كل جهد لتحقيق السلام العالمي القائم على الأمن الجماعي. ولا ينبغي أن يكون هناك مجال للعمل أحادي الطرف في الشؤون الدولية، بما في ذلك ما يتم في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح الدوليين. لا ينبغي أن يسعى المرء للأمن لنفسه وحده ويترك الآخرين تحت التهديدات وفي خوف. إذ ينبغي، في رأينا، أن يكون الأمن عالميا وجماعيا وبذلك يقوم السلام الدائم في العالم أجمع.

ولقد كان الانعقاد الناجح لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ بمثابة خطوة حاسمة في جهدنا المشترك لصالح نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وهذه هي المرة الأولى في التاريخ التي أظهرت فيها الدول الحائزة

مبدأ المساواة وإيجاد التوازن بين الحقوق والواجبات. وأن أية محاولة لتفتيش الآخرين مع استثناء الذات، أو إجراء عمليات تفتيش أكثر على الآخرين وأقل على الذات، ستقوض المقصد ذاته الذي تُهدف جميعاً إلى تحقيقه. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أنه في التعامل مع هذه القضية، ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لاستخدام التكنولوجيا الحيوية في التنمية الاقتصادية والأغراض السلمية.

إن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شأنه شأن وفود عديدة أخرى، ليأسف أشد الأسف لعدم تمكّن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى اتفاق حول برنامج العمل هذا العام. وهذه هي السنة الثالثة التي يعجز فيها مؤتمر نزع السلاح عن تحقيق أي نجاح في عمله. وفي هذا السياق، نحث كل الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها وإظهار المرونة اللازمة للانطلاق في جهودها الرامية إلى تحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي على حد سواء.

ونشاط المجتمع الدولي قلقه إزاء الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبينما ننوه باتفاقية أوتواوا في هذا الصدد، نعتقد أن للدول الحق المشروع في استخدام هذه الأسلحة للدفاع عن استقلالها الوطني وسلامتها الإقليمية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

وثمة واقع آخر تعين على الجنس البشري أن يواجهه في السنوات الأخيرة، ألا وهو مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فلهذه الأنواع من الأسلحة نتائج مفرقة بالنسبة للشعوب في بلدان عديدة. وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الدعوة لعقد المؤتمر المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبها في العام القادم. ونكرر التأكيد على أن أي جهود تبذل لحسم قضية الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي

٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ويشهد هذا على رغبتنا القوية وتطلعنا إلى العيش في سلام وبناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتدعم الطموحات القوية للشعوب في أنحاء عديدة من العالم في جهودها لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وسوف يسمح إنشاء مثل هذه المناطق لشعوب تلك المناطق بأن تتخلص من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا الإطار، نرى أن من الأهمية التأكيد على وجوب ارتكاز إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية فقط على الترتيبات التي تم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية.

وتشارك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دولاً أخرى في قلقها إزاء قضية القذائف. ولأكثر من عقدين من الزمان ظلت معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ حجر الزاوية في الأمن العالمي وكانت بمثابة العنصر الحاسم في صون الاستقرار والتوازن الاستراتيجي العالمي. وفي هذا الصدد، نناشد جميع الدول الأطراف في المعاهدة أن تمتثل بالكامل وبصرامة بجميع أحكامها. إننا نقدر القرار المتخذ، ونرى أنه القرار السليم، بعدم نشر منظومة دفاعية مضادة للقذائف، ونأمل ألا يتم أبداً مثل هذا النشر.

ومنذ دخول معاهدة الأسلحة الكيماوية حيز التنفيذ عام ١٩٧٧، شهدنا العديد من التطورات الإيجابية. وبهذه الروح، نعرب عن الأمل في أن يواصل المجتمع الدولي جهوده وأن يضع الأساس للتنفيذ الأكثر فعالية لتلك المعاهدة، بالرغم من الصعوبات المختلفة التي تعترضه.

وبالنسبة لمعاهدة الأسلحة البيولوجية، يتفق وفد بلادي مع الرأي القائل بأن بروتوكول التحقق ينبغي أن يتبع

الحكوميين بشأن مواصلة العمل بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

السيد غروسي (الأرجنتين) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة لجننتنا خلال دورة هذا العام. ونحن على ثقة من أن هذه الهيئة ستؤدي واجباتها بكفاءة تحت قيادتكم القديرة.

ويسرني اليوم أن أتولى عرض التقرير بشأن مواصلة تشغيل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وزيادة تطويره حسب الولاية الواردة في القرار ٥٤/٥٤ سين بشأن الشفافية في مجال التسليح المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. لقد كلفت الجمعية العامة فريقا بأن يقوم بشكل محدد باستعراض تشغيل هذه الآلية، مع الأخذ في الحسبان العمل الذي تقوم به هيئات أخرى، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح بغية إعداد تقييم متوازن عن تشغيل هذه الأداة الهامة للشفافية وبناء الثقة.

ولم تكن هذه العملية سهلة. فقد واجه الخبراء تحديا يتمثل في تحليل كم هائل من البيانات والمعلومات المجمعة طوال الأعوام الثمانية الأخيرة، وتقييم المشاكل المحتملة، واكتشاف سبل العلاج الممكنة، وتقديم اقتراحات عملية، على أن يتم إنجاز ذلك كله دون أن تغيب عن بالهم الظروف السياسية السائدة التي يتطور السجل في ظلها. لقد كانت هذه المهمة شاقة، ولكننا خرجنا منها بإحساس متجدد بأهمية السجل بوصفه تدييرا من تدابير بناء الثقة يستهدف تحسين الأمن فيما بين الدول.

وقد اتفق جميع الخبراء، دون تردد، على أن إنشاء هذه الآلية كجزء من السلسلة الأوسع من الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية كان حقا خطوة في الاتجاه

أن تأخذ بعين الاعتبار حق الدول في اقتناء ونقل تلك الأسلحة لأغراض الدفاع عن النفس وحماية سيادتها على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة.

ولا تزال تدابير بناء الثقة تضطلع بدور إيجابي في النهوض بعملية نزع السلاح، وكذلك في تشجيع التفاهم فيما بين الدول في المناطق المعنية. وفي هذا السياق، نحن نقدر حق التقدير قيام مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ وحكومة إندونيسيا بالتعاون مع حكومة اليابان بعقد حلقة دراسية إقليمية في جاكرتا في حزيران/يونيه الماضي عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كل التأييد مبادرات ذلك المركز وبرامجه وأنشطته، وترى أنه ينبغي استمرار المشاورات فيما يتعلق بمسألة نقله إلى مكان جديد بغية إيجاد السبل أو اكتشاف إمكانيات لا تؤثر على أنشطة ذلك المركز.

ومع بزوغ فجر الألفية الجديدة ونهاية القرن المنصرم، وجه قادة وحكومات العالم رسالة واضحة مفادها أن الأسلحة النووية هي الأسلحة الوحيدة التي تهدد بقاء الإنسانية. لذلك، ينبغي أن تتكاتف جميع الدول والأمم وتبذل قصارى جهدها لوضع نهاية لهذا التهديد. وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - بوصفها عضوا في الأمم المتحدة مخلصا لسياسته السلمية، إلى جانب الدول الأخرى، ستواصل بذل كل ما هو ممكن بشريا والعمل بعزم وطيد في هذا الاتجاه بغية التوصل بشكل تدريجي إلى بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

ومن هذا المنطلق، أتمنى كل النجاح والتوفيق للدورة الحالية للجننتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين ليعرض التقرير (A/55/281) لفريق الخبراء

ومن الضروري زيادة التوعية بالمهمة التي يؤديها ومعرفة إجراءاته معرفة وافية. ولا بد من بذل كل جهد ممكن للتأكد من أننا نصل إلى الذين ربما اختاروا لأسباب مختلفة عدم المشاركة كلية أو المشاركة على أساس غير منتظم. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول التي لا تشارك في السجل تدرج على الأرجح ضمن فئة البلدان التي لم تبلغ عن حدوث أي عمليات، وهي بلدان لا تبيع أو تشتري أي أسلحة من الفئات السبع.

وبعد أن نظر الفريق في جميع هذه المشاكل، تقدم بعدد من التوصيات سأشير إليها بعد قليل. والدراسة المنتظمة للأرقام والمعلومات التي وردت من الدول أوصلتنا أيضا إلى استنتاج أن دولا عديدة مستعدة لأن تقدم مزيدا من المعلومات عن عمليات نقل الأسلحة التي تباشرها، وذلك باستخدام عمود "الملاحظات" في نموذج الإبلاغ، والإفادة بأنواع المعدات المنقولة وتسمياتها. وهذه رسالة سياسية مشجعة للغاية لصالح الشفافية والقدرة على التنبؤ.

إن القرار الأصلي ٣٦/٤٦ لام الذي أقرته الجمعية العامة في ١٩٩١، بدأ عملية دينامية تقوم على أحكام تنص على توسيع نطاق السجل، بإضافة فئات أخرى من المعدات، وعلى إدراج بيانات عن المقتنيات العسكرية والمشتريات من الإنتاج الوطني. ولكن عمليات الاستعراض المتعاقبة التي أجريت منذ ذلك الحين من أجل معالجة هذه المسألة لم تنجح في خلق هذا التوسع.

وانخرط فريقنا، وعيا منه بالخلافات السياسية التي تنطوي عليها هذه المسألة، في عملية فحص تقني مستفيضة وتفصيلية للفئات السبع من المعدات التي يشملها السجل ودرسنا التعاريف القائمة للتأكد من أنها لا تزال تفي بأغراض السجل في ظل البيئة الأمنية والتكنولوجية الراهنة. ونأمل أن يستفيد تقريرنا من هذا الجهد، ما دامت هذه أول

الصحيح. ولا يزال لدينا إيمان كامل في ما لهذه الآلية من إمكانية للمساعدة في منع التراكم المزعزع للاستقرار للأسلحة، وتخفيف حدة التوترات، وتعزيز التحكم في عمليات نقل الأسلحة.

وخلاصة القول، إن الخبراء أمكنهم أن يعيدوا التأكيد على وجاهة وأهمية هذه الأداة التي تقترب من الذكرى السنوية العاشرة لإنشائها. وأود أن أبرز بإيجاز بعض أهم النتائج التي خلصنا إليها في عملنا.

لقد قام فريقنا بتحليل البيانات والمعلومات التي قدمتها الحكومات إلى السجل خلال السنوات التقويمية الثمان الأخيرة. وقد أكدت كلها على أن مستوى المشاركة ظل مرتفعا للغاية طوال تلك الأعوام، مقارنة باليات الإبلاغ الدولية المماثلة. وهناك بالطبع حالات صعود ونزول في منحى الخط البياني، إلا أنه من الإنصاف القول إن مستوى المشاركة في السجل يقترب بشكل منتظم من ١٠٠ دولة. ويضم تقريرنا عددا من الأشكال والرسوم البيانية التي توضح هذا الاتجاه.

وتقول لنا الحكمة التقليدية إن الإحصائيات يمكن أن تؤيد استنتاجات مختلفة، بل وحتى متضاربة. فعندما يتصل الأمر بمستويات المشاركة في السجل، يرى البعض الزجاجة نصف مملوءة، بينما يراها البعض الآخر نصف فارغة. والأمر المهم في رأيي هو أن يحافظ السجل على مستوى متسق إلى حد ما للمشاركة يسمح لنا بأن نلاحظ ما يشمله فيما يتعلق بالجانب النوعي الذي يمثل معظم تجارة الأسلحة في الفئات السبع للأسلحة التقليدية، نظرا لأن كل كبار الموردين والمتلقين لهذه الأنظمة يقدمون تقاريرهم بشكل منتظم.

ولكن بالطبع فإن هدف المشاركة العالمية لم يتحقق بعد. ومما له أهمية قصوى تحقيق مشاركة أوسع في السجل.

وحلقات عمل على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي للتشجيع على زيادة المشاركة. وهذه الأنشطة التي ستبدأ في مطلع العام المقبل تتسم بأهمية حيوية من أجل زيادة عدد المشاركين.

في سنوات السجل الأولى، نظمت اجتماعات من هذا القبيل في أجزاء مختلفة من العالم، مما أتاح للآلية المنشأة حديثاً أن ترتفع إلى مستوى لم يسبق له مثيل بالنسبة لهذا النوع من الممارسات. والآن وبعد انقضاء قرابة ١٠ سنوات من تلك البداية، حان الوقت لأن ننطلق مرة أخرى لكي نروج ونشرح ونأتي معنا للسجل بمزيد من البلدان. ويسعدني أن أرى أن دولا هامة تقوم بدور قيادي في ميدان الشفافية في التسليح وأنها تعهدت فعلاً بدعمها لتسهيل عمل إدارة شؤون نزع السلاح بوصفها مركز التنسيق في هذا الجهد الترويجي.

وأخيراً، يقدم فرع التوصيات في التقرير عدداً من التدابير العملية الرامية إلى تسهيل مشاركة الدول، وتسهيل تعامل الأمانة العامة مع السجل وإدارته.

والتقرير مطروح عليكم للنظر فيه، وهو غني عن البيان. إنه ثمره توافق آراء، تحقق بعد لأي، فيما بين عدد من الخبراء المؤهلين إلى أقصى درجة، الذين تشرفت بتنسيق جهودهم المشتركة على امتداد الأشهر القليلة الماضية. ونحن لم ندخر أي جهد لكي نفني على أحسن وجه ممكن بالولاية التي كلفتنا بها الجمعية العامة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أسمحوا لي أن أشارككم بعض أفكارى الشخصية بشأن العملية التي اختتمناها تواء، وبشأن المستقبل المتوقع للسجل. لقد أصبح السجل الآن جزءاً وطيداً لا يتجزأ من مفهوم الأمن. وهو يؤدي وظائفه، كما أنه حالياً، كما قلت من قبل، يشمل جزءاً كبيراً من التجارة المشروعة في سبع فئات مهمة من فئات الأسلحة

مرة تبذل فيها محاولة الغرض منها أن تعرض بشكل منتظم بعض القضايا التي تؤثر على أهمية كل فئة من الفئات السبع، في ضوء التطورات التي استحدثت بعد إنشاء هذا السجل منذ ما يقرب من ١٠ سنوات. ويجدوننا الأمل في أن يتم تناول هذه العناصر في الاستعراضات المقبلة بغية تكييف السجل مع بيئة تتغير باستمرار.

إن قدم السجل وعدم مواكبته للتطورات خطر يجب أن نتجنبه إذا أردنا أن يكون النظام ذا مغزى وذا صلة على المستوى العسكري. فما من أحد منا يريد أن يكون لدينا سجل يتناول معدات سرعان ما سيتجاوزها التقدم التكنولوجي أو ظهور مفاهيم جديدة تؤثر على تسميات مقلقة لفئات كبيرة من المعدات التي تركز عليها هذه الآلية.

وإلى جانب المناقشات التقنية، نظر الفريق مرة أخرى في المسألة المتعلقة بتوسيع نطاق السجل. ومع أنه لم يتسن حتى الآن تحقيق هدف توسيع السجل في وقت مبكر، فإن درجات إضافية من الشفافية لا تزال محفورة في جدول أعمال السجل، ولكن ذلك هدف ليس من السهل تحقيقه. وكما نعرف جميعاً، فإن هذه الأداة تتعامل مع أسلحة، وأي تعديل كبير فيها يتوقف على المناخ السياسي والأمني السائد. وبما أن السجل يواصل تجميع بيانات ومعلومات تتحسن نوعيتها باستمرار، فلا يسعني إلا أن أأمل في أن توافق الدول المشاركة على اتخاذ خطوات إضافية إلى الأمام على طريق الثقة والشفافية.

وهذه المرة يتضمن التقرير تقييماً يركز جيداً على كل منطقة على حدة من المناطق التي يتضح فيها وجود تباينات كبيرة في المشاركة. وهذا النهج سيسمح لنا باتخاذ الإجراءات اللازمة للترويج للسجل في مختلف مناطق العالم وفقاً لأولويات كل منها واحتياجاتها الخاصة. ويشجعني بصفة خاصة أن فريقنا أوصى بالإجماع بعقد حلقات دراسية

ختاماً، اسمحو لي بأن أتوجه بأصدق آيات الشكر إلى الخبراء الذي شاركوا في هذه العملية. فالفضل يرجع إليهم في خروج هذا التقرير إلى حيز الوجود. وأود أن أذكرهم بالاسم واحداً تلو الآخر: الكولونيل جيرهارد شبيي ممثل ألمانيا، والسفيرة ماريا كراسنوهورسكا ممثلة الجمهورية السلوفاكية، والسفير ميتسورو دونوواكي ممثل اليابان، والسيد أونو كيرفرز ممثل هولندا، والليفتنانت كولونيل خوسيه روفينو ميننديس إرنانديس ممثل كوبا، والسيد منصور سلسيلي ممثل جمهورية إيران الإسلامية، والسيد غيوربا بنجر ممثل إسرائيل، والسيد بيوتر ليتافرين ممثل الاتحاد الروسي، والسيد ديبرا برايس ممثل كندا، والسيد ساتيش ميهنا ممثل الهند، والسيد جيركي ليفونن ممثل فنلندا، والسيد شهباز ممثل باكستان، والسيدة ماريا أنجيليكا آرسيه دي جانيت ممثلة المكسيك، والسيد وو هايتاو ممثل الصين، والسيد باولو كوردييرو دي أندراي بينتو ممثل البرازيل، والسيدة كريستين سيف ممثلة فرنسا، والعقيد فلاح الجمعان ممثل الأردن، والسيد باتريك تشوليتسان ممثل جنوب أفريقيا، والسيد جيوفاني سنيدل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، والسيد أندرو وود ممثل المملكة المتحدة، والسيد أنتوني أوبي ممثل نيجيريا.

إن سجل الأسلحة التقليدية أداة عملية علاوة على كونها أداة فريدة من نوعها في أسرة تدابير بناء الثقة. وإنني لعلني اقتناعاً بأننا، مع مرور الوقت، سندرك تمام الإدراك مدى فائدته، والأهم من ذلك، مدى الأهمية التي يمكن أن يكون عليها مستقبلاً، في جهودنا لتعزيز السلام والأمن في كل مكان في العالم.

وهذا التقرير خطوة متواضعة في هذا الاتجاه.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

التقليدية. ومع ذلك، بوسعنا أن ننجز ما هو أفضل، والاقتراب من العالمية هو ما نريده.

وهذا هو السبب في أن علينا أن نذهب إلى المناطق، ونبذل جهداً جاداً للحصول على أوسع مشاركة ممكنة. فما نبغيه هو وجود سجل مستكمل ومواكب للتطورات. وهذا هو ما يستوجب أن نواصل مداولاتنا التقنية - التي فات أوأنا في أعين البعض، والسابقة لأوانها بالنسبة للبعض الآخر. وأحثكم على نقل هذه الرسالة إلى عواصمكم، لأنه سيتعين علينا أن نعد العدة للمرحلة المقبلة في مجال تحسين السجل تدريجياً.

لقد بينت مناقشاتنا أن هناك مجالات يقتررب فيها السجل من نطاق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وهناك ثغرة نعرفنا عليها، وسيتعين اتخاذ إجراء بشأنها.

إن المجتمع الدولي يعلق آمالاً عريضة على مؤتمر العام المقبل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وقد أظهرت مداولاتنا قدراً كبيراً من القلق في مناطق شاسعة من العالم بشأن الآثار المترتبة على نقل منظومات أسلحة تقبع في مكان ما بين ما هو صغير إلى متوسط الحجم، والفئات التي يشملها سجل الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يستفيد مؤتمر عام ٢٠٠١ من استنتاجاتنا في هذا الصدد.

أما الشفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل فكانت مسألة متكررة منذ نشأة السجل. وقد حللنا هذه المسألة مرة أخرى وتوصلنا إلى استنتاج اتفقنا عليه، وهو أن هذه المسألة ينبغي أن تنظر فيها الجمعية العامة لأن السجل لا يشمل إلا الأسلحة التقليدية. وهذا التقسيم الواضح في العمل سيفيد قطعاً جميع الأطراف المهتمة، حيث أنه يسمح بالمضي بتشغيل السجل، ويضع مشكلة هم العالم في المحفل المناسب لها.